



الرسائل الثلاث

نویسنده آیت الله العظیمی
سید هاشم حسینی شیرازی

بِسْمِ اللّٰهِ الرَّحْمٰنِ الرَّحِيْمِ

الرسائل الثالث

كاتب:

محمد الحسيني الشيرازى

نشرت فى الطباعة:

مركز الرسول الاعظم صلی الله علیه و آله و سلم للتحقيق و النشر

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتراثيات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
١٢	الرسائل الثالث
١٢	إشارة
١٢	١- رسالة في أبعاد الفقه
١٢	إشارة
١٢	المقدمة
١٣	تغير الحكم بتغيير الموضوع
١٣	إشارة
١٣	كلام الشيخ و كاشف الغطاء
١٤	رأى المتقدمين
١٤	الحكم الاقضائي و التخييري
١٤	قضية في واقعة
١٥	الظاهر و الواقع
١٥	الشخصية و العنوانية
١٦	الجزئية و الكلية
١٦	موضوع الحقيقة
١٦	الشرطية و الحملية
١٦	الأحكام الشرعية حقيقة
١٧	العلم بالذات أو الخصوصيات
١٧	الموضوع و المتعلق
١٧	أقسام العلة و المعلول
١٧	أمثال الرهان بالفرس و مصارف الزكاة
١٨	المرجع في تحقق الثانوي

١٨	الموضوعات الشرعية
١٨	كلام الشيخ رحمه الله
١٩	التغير لا إلى السابق
١٩	الانصراف في التفصيلي
٢٠	الانصراف في الاجمالي
٢٠	عدول المؤمنين
٢٠	شمولية الأحكام الواسعة
٢١	كثرة المسائل الحديثة
٢١	المرأة في الإسلام
٢٣	من أسباب عدم الزواج
٢٣	العقوبات في الإسلام
٢٣	التساوي بين المسلم و غيره
٢٤	٢- الإرث في الإسلام
٢٤	[مقدمة التحقيق]
٢٤	[المدخل]
٢٥	كلمة الناشر
٢٥	المقدمة
٢٦	الطبقة الأولى الآباء والأولاد
٢٦	١. الأب
٢٦	٢. الأم
٢٧	٣. الأب و الأم
٢٧	٤. الأب و الأولاد
٢٧	٥. الأم و الأولاد
٢٨	٦. أب و أم و أولاد

٢٨	٧. الزوج
٢٨	٨. الزوجة
٢٩	الطبقة الثانية للأجداد والإخوة
٢٩	٩. الإخوة
٢٩	١٠. إخوة لأب و إخوة لأبوين
٢٩	١١. إخوة للأم و إخوة لأبوين
٢٩	١٢. إخوة لأب و إخوة لأم
٣٠	١٣. الزوج مع إخوة من قسم واحد
٣٠	١٤. الزوجة مع إخوة من قسم واحد
٣١	١٥. الزوج مع إخوة من قسمين أو أكثر
٣١	١٦. الزوجة مع إخوة من قسمين أو أكثر
٣١	١٧. أولاد الإخوة
٣٢	١٨. الأجداد
٣٣	١٩. إرث الأجداد المنفردين
٣٣	٢٠. مسائل الأجداد والإخوة
٣٣	٢١. إرث الأجداد والإخوة
٣٤	٢٢. الزوج أو الزوجة مع الأجداد فقط
٣٤	٢٣. الزوج أو الزوجة مع الإخوة فقط
٣٥	٢٤. الزوج أو الزوجة مع الأجداد والإخوة معاً
٣٦	الطبقة الثالثة الأعمام والأخوال
٣٦	٢٥. مسائل الأعمام والأخوال
٣٦	٢٦. الأعمام والعمات
٣٧	٢٧. الأخوال والخالات
٣٨	٢٨. الأعمام والأخوال

٣٨	٢٩. انضمام الزوجة أو الزوج مع المذكورين
٣٨	٣٠. أولاد الأعمام وأولاد الأخوال
٣٩	الخاتمة
٤٠	٣- كيف ينظر الاسلام الى السجين؟
٤٠	[مقدمات التحقيق]
٤٠	[المدخل]
٤٠	كلمة الناشر
٤١	المقدمة
٤٢	[رأفة الاسلام الى الإنسان و لو كان في السجن]
٤٢	حرية المعاملات
٤٢	النکاح و ما أشبه
٤٢	الشهادة تحملًا و أداءً
٤٢	الخطابة و الكتابة و ما أشبه
٤٢	المهن المختلفة
٤٣	الرياضة
٤٣	الهوايات الشخصية
٤٣	اللقاء بالعائله
٤٣	الفصل في موارده
٤٣	الرعاية الصحية
٤٣	المأكول و المشروب المناسب
٤٤	تلامذة السجين
٤٥	الارتياح النفسي
٤٥	من حقوق النساء
٤٥	المفتش لصالح السجناء

٤٥	تأديب السجناء
٤٦	إذا أجرم السجين
٤٦	اتخاذ المحامي
٤٦	لا للتعذيب مطلقاً
٤٦	التعليمات الازمة
٤٦	من حقوق السجين
٤٦	المكتبة العامة و متابعة الأباء
٤٧	الشعائر الدينية
٤٧	مشاركة الأعياد و ما أشبه
٤٧	اختيار مكان السجن
٤٨	حفظ ما يملكه السجين
٤٨	الملابس الخاصة
٤٨	ما يرسل للسجن
٤٨	خبر الاعتقال و ما أشبه
٤٨	موظفو السجن
٤٨	انضمام الأخصائيين
٤٩	سجن الرجال و النساء
٤٩	لو جن السجين
٤٩	لا للعنف
٤٩	بنية السجن
٤٩	معالجة السجين
٥٠	السجناء بعد خروجه
٥٠	لجنة حقوق السجين
٥٠	من واجبات القاضي

٥٠	العمل داخل السجن
٥٠	الدراسة داخل السجن
٥٠	قانون العمل
٥٠	فرصة الأعياد داخل السجن
٥١	المكافأة العادلة
٥١	مستقبل السجين
٥١	لا يسجن المجنون
٥١	من لا تكليف عليه
٥١	إذا مات السجين
٥٢	أقسام السجن
٥٣	من آداب القاضي الجديد
٥٤	الاصل حرية الانسان «٢٣»
٥٧	عدم ممارسة التعذيب «٣٨»
٥٧	التعذيب ظاهرة غير إسلامية
٥٧	أساليب الكشف المشروعة
٥٧	إشارة
٥٨	طريقة التحليل النفسي
٥٨	قاعدة الدوران و التردد
٥٩	بين اللف و الدوران
٦٠	بين السبر و التقسيم
٦١	نباهة و ذكاء
٦٢	لا .. للسجن و المعتقلات
٦٢	الذى يسجن فى الإسلام
٦٢	السجن فى عهد الإمام عليه السلام

٦٣	اضرار السجن
٦٣	اشارة
٦٣	الاضرار السياسية:
٦٣	اشارة
٦٣	متى تنفذ العقوبات؟
٦٤	الاضرار الاجتماعية:
٦٥	الاضرار الاقتصادية:
٦٥	الاضرار الثقافية:
٦٥	الاضرار الصحية:
٦٦	فضح التعذيب و الحرمان و التجزؤ
٦٦	اشارة
٦٦	١- فإن التعذيب في السجون
٦٧	٢- أما الحرمان
٦٧	٣- وأخيراً يأتي فضح الدور الذي قام به المستعمرون و عمالئهم، لتجزئة البلاد الإسلامية جغرافياً
٦٨	تعريف مركز القائمية باصفهان للتحرييات الكمبيوترية

الرسائل الثلاث

اشارة

نام کتاب: الرسائل الثلاث

موضوع: فقه استدلالي

نویسنده: شیرازی، سید محمد حسینی

تاریخ وفات مؤلف: ١٤٢٢ هـ ق

زبان: عربی

قطع: وزیری

تعداد جلد: ٣

تاریخ نشر: هـ ق

١- رسالت في أبعاد الفقه

اشارة

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السید محمد)، ج ١، ص: ٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ *
وَمَا كَانَ الْمُؤْمِنُونَ لَيَنْفِرُوا كَافَةً

فَلَوْلَا نَفَرَ مِنْ كُلِّ فِرْقَةٍ مِنْهُمْ طَائِفَةٌ

لَيَتَفَقَّهُوا فِي الدِّينِ

وَلَيَنْدِرُوا قَوْمَهُمْ إِذَا رَجَعُوا إِلَيْهِمْ

لَعَلَّهُمْ يَحْذَرُونَ

صدق الله العلي العظيم

سورة التوبه: ١٢٢

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السید محمد)، ج ١، ص: ٥

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، و الصلاة و السلام على محمد و آله الطيبين الطاهرين.

أما بعد، فهذه رسالت مختصرة في أبعاد الفقه و تغير الحكم بتغير موضوعه بما لا يكون نقضاً لقاعدة: (حلال محمد صلى الله عليه و آله و حرامه) «).
»

نسأل الله عز و جل الفائدة و القبول، انه سميع مجيب.

قم المقدسة

محمد الشیرازی

(١) عن زراره قال: «سألت أبا عبد الله عليه السلام عن الحلال والحرام؟ فقال عليه السلام: حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيمة، وحرامه حرام أبداً إلى يوم القيمة، لا يكون غيره ولا يجيء غيره»، وقال: قال على عليه السلام: ما أحد ابتدع بدعة إلا ترك بها سنة». الكافي: ج ١ ص ٥٨ ح ١٩.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٦

تغير الحكم بتغير الموضوع

إشارة

مسألة: ليس من قانون موضوع عند العقلاه إلا و يكون مختلفاً حسب اختلاف الموضوع، زماناً .. أو مكاناً .. أو جهة .. أو شرائط .. أو حالات .. أو ما أشبه، و الشارع المقدس سيد العقلاه.

ولعل هذا هو مراد من رأى تغير الأحكام بتغير الزمان، و إلا فمن المستبعد إرادتهم ما يخالف قوله عليه السلام: (حلال محمد صلى الله عليه و آله و حرامه) الحديث «٢».

كلام الشيخ و كاشف الغطاء

و قد ذكرنا في (الفقه): إن الأول يشمل الأحكام اللاقتصائية، و الثاني الاقتصائية، أما الوضعية فهي راجعة إليها، كما ذكره الشيخ رحمه الله في الرسائل.

ورد كاشف الغطاء رحمه الله لها فالظاهر أنه قصد بالتغيير غير ما ذكرناه، حيث قال: إن من أصول مذهب الإمامية عدم تغير الأحكام إلا بتغير الموضوعات.

ثم إن الحكم إلقاء إلى المكلف، الأعم من الصغير الذي أمره الشارع و نهاء، و طرفة الأعم من ضدها، التابعة للمصلحة و المفسدة، الأعمين مما في المتعلق أو في غيره، و الصفة الاعتبارية الحادثة بسببه. و منه يعرف أن تعريف بعضهم له: بخطاب الشارع إذا تعلق بأفعال المكلفين ..

(٢) إشارة إلى ما سبق من قوله عليه السلام: (حلال محمد حلال أبداً إلى يوم القيمة، و حرامه حرام أبداً إلى يوم القيمة، لا يكون غيره ولا يجيء غيره) الكافي: ج ١ ص ٥٨ ح ١٩.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٧

والآخوند رحمه الله: حيث عد كل ما يتعلق به الإرادة و الكراهة من ناحية الشارع حكماً.

و الأصفهاني رحمه الله: بما أخذ فيه الإنشاء من قبل الشارع.

والعرaci رحمه الله: بالإرادة و الكراهة المبرزة.

إلى غير ذلك، غير سالم بما لا يخفى.

ثم إن ما ذكرناه إنما هو في القضية الحقيقة ولو من حيث واحد، على اختلاف تعبيرهم من حيث الاشكال في الطرد أو العكس، و ذلك غير ضار، لأن الكل يشير إلى حقيقة واحدة ..

أما الخارجية المفسدة فيها كل الإطلاقات فلا يعقل فيها إلا حكم واحد.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٨

رأى المتقدمين

وقد أشار إلى الاختلاف باختلاف الموضوع فقهاؤنا من المرتضى رحمه الله فيما بعده.

قول بعضهم: إنه من المتأخرین، غير ظاهر.

بل هو عقلی قبل أن يكون شرعاً، أو عقلائی كذلك، كما تقدم.

من غير فرق بين أن يكون طولياً أو عرضياً ..

فقد يكون الاختلاف بالأولية و الثانية ..

وقد يكون كلاهما من الأول أو الثاني، كالاضطرار والإكراه، فإيجاب الزوجة اضطرار إن لم تفتح باب المكره وإن كان منه ..

ومن المعلوم اختلاف الآثار بالصحة في الأول و البطلان في الثاني.

إلى غيره من الأمثلة.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٩

الحكم الاقتصائي والتخييري

مسألة: لا فرق في ذلك بين أن يكون الحكم اقتصائياً أو تخييرياً، ومن المعلوم أن خامس الأحكام الخمسة إباحة شرعية، و تختلف آثارها عن العقلية الأولية.

أما من يقول بعدم جواز كل مباح أولاً، لأنه تصرف في حق المولى، فهي كسائل الأحكام.

قضية في واقعة

بقى أن قولهم: (قضية في واقعة) قد يراد به:
العفو بهذه الصورة، فهو للإمام عليه السلام، بل نرى أنه للفقيه أيضاً، واحداً أو شورى.
أو الكشف، كما في قصة بياض البيض (٣).

(٣) راجع الكافي: ج ٧ ص ٤٢٢، وفيه: «على بن إبراهيم، عن أبيه، عن ابن أبي عمير، عن عمر بن يزيد، عن أبي المعلى، عن أبي عبد الله قال: أتني عمر بن الخطاب بأمرأة قد تعلقت برجل من الأنصار و كانت تهواه و لم تقدر عليه على حيلة، فذهبت فأخذت بيضة فأخرجت منها الصفرة و صبت البياض على ثيابها بين فخذيها، ثم جاءت إلى عمر فقال: يا أمير المؤمنين! إن هذا الرجل أخذني في موضع كذا و كذا ففضحني!
قال: فهم عمر أن يعاقب الأنصارى؟

جعل الأنصارى يحلف و أمير المؤمنين عليه السلام جالس، ويقول: يا أمير المؤمنين ثبت في أمري ..

فلما أكثر الفتى قال عمر لأمير المؤمنين عليه السلام: يا أبا الحسن ما ترى؟

فنظر أمير المؤمنين عليه السلام إلى بياض على ثوب المرأة و بين فخذيها فاتهمها أن تكون احتالت لذلك، فقال: ائتونى بماء حار قد أغلى علينا شديداً، فعلوا، فلما أتى بالماء أمرهم فصبوا على موضع البياض فاستوى ذلك البياض، فأخذه أمير المؤمنين عليه السلام فألقاه في فيه، فلما عرف طعمه ألقاه من فيه، ثم أقبل على المرأة حتى أقرت بذلك و دفع الله عن الأنصارى عقوبة عمر».

و مثله أيضاً في تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٣٠٤ ب ٢٢ ح ٥٥.
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٠
 سواء كان مع الاكتشاف كما في المثال.
 أو بدونه كما في قصة منشار المرأتين «٤»، و العبد المدعى في حديث الثقبين «٥».

(٤) راجع وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٢١٢ ب ٢١ ح ١١، وفيه: «محمد بن محمد المفید فى الإرشاد قال: روی العامة و الخاصة أن امرأتين تنازعتا على عهد عمر فى طفل ادعته كل واحدة منهما ولداً لها بغير بيته، ولم ينazuها فيه غيرهما، فالتبس الحكم فى ذلك على عمر، ففرز فيه إلى أمير المؤمنين عليه السلام، فاستدعاى المرأتين و وعظهما و خوفهما، فأقامتا على التنازع.
 فقال على عليه السلام: أئتونى بمنشار؟
 فقال المرأتان: فما تصنع به؟
 فقال: أقده نصفين، لكل واحد منكم نصفه.
 فسكتت إحداهما و قالت الأخرى: الله الله يا أبا الحسن عليه السلام إن كان لا بد من ذلك فقد سمحت به لها.
 فقال عليه السلام: الله أكبر، هذا ابنك دونها، ولو كان ابنها لرقت عليه و أشفقت.
 و اعترفت الأخرى أن الحق لصاحبها و ان الولد لها دونها».

(٥) راجع الكافي: ج ٧ ص ٤٢٥ ح ٨، و تهذيب الأحكام: ج ٦ ص ٣٠٧ ب ٢٢ ح ٥٨، و من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٢٣ ب ٢ ح ٣٢٥٣
 قال أبو جعفر عليه السلام: «توفي رجل على عهد أمير المؤمنين عليه السلام و خلف ابناً و عبداً، فادعى كل واحد منهما أنه الابن و أن الآخر عبد له، فأتي أمير المؤمنين عليه السلام فتحاكما إليه، فأمر أمير المؤمنين عليه السلام أن يثقب في حائط المسجد ثقبين ثم أمر كل واحد منهما أن يدخل رأسه في ثقب، ففعلا، ثم قال عليه السلام: يا قنبر جرّ السيف، وأسرّ إليه: لا تفعل ما أمرتك به، ثم قال: اضرب عنق العبد، قال: فتحى العبد رأسه، فأخذه أمير المؤمنين عليه السلام و قال للآخر: أنت الابن ...».
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١١
 و من المحتمل أن يكون قسماً آخر.

الظاهر و الواقع

ثم في القضايا الشخصية ظاهرها قد يكون كذلك واقعاً فلا كلام.
 وقد يكون من باب انتبار عنوان في زعم المتكلم، و الثمر عدم الجواز، مثلاً إذا علم المكلف عدمه كقوله دخل الدار زاعماً أنه صديقه، بينما علم المكلف عدمه ..
 و إذا شك أخذ بالظاهر من حال المتكلم، و إلا فالمرجع الأصول.
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٢

الشخصية و العنوانية

و لا يخفى أن القضية الخبرية- غير الإنسانية- يأتي فيها الحالان: الشخصية و العنوانية.

الجزئية والكلية

و القضية الخارجية قد تكون جزئية كزيد، أو كلية ككل من في الحوزة. كما إن الكلية قد تكون منحصرة الأفراد ولو في واحد، وقد تكون غيرها. وإذا كان الموضوع أفراداً، فمن الممكن أن يكون على نحو الشخصية أو الكلية، سواء كان للجميع مناط واحد أو مناطات. فقول بعضهم: إن المناط في القضية الحقيقة واحد في جميع الأفراد، غير ظاهر الوجه.

موضوع الحقيقة

و من الممكن أن يكون موضوع الحقيقة ذاتاً، أو صفةً، بمختلف صوره. والشخصية كذلك، إلا أنه في الخارج، والمراد به الأعم من الذهن. ولا يلزم وجودها حالاً، بل تصح ماضياً و مستقبلاً أيضاً، نعم في الوسط يلزم، لكن اللزوم أعم من الذهن أيضاً.

الشرطية والحملية

و هل الشرطية والحملية - في الباب - اثنان، كما قاله صدر المتألهين، أم واحدة كما قاله الثنائي رحمة الله، لوضوح الفرق بين أن الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٣ يكون الشيء موضوعاً أو شرطاً له، اللهم إلا أن يراد إمكان إرجاع كل واحد إلى الآخر، لكنه خلاف الاصطلاح، فهو كقول الآخوند رحمة الله: الخبرية والانسانية شيء واحد .. و التفصيل في الأصول.

الأحكام الشرعية حقيقة

ثم إن الأحكام الشرعية من قبيل الحقيقة، إلا في موارد نادرة، مثل: شفاعته صلى الله عليه و آله لبريرة في الرجوع إلى زوجها ^(٦). و قوله صلى الله عليه و آله: (وصي خاصف النعل) ^(٧).

(٦) راجع من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ١٣٤ ب ٢ ح ٣٤٩٧، وفيه: عن أبي عبد الله عليه السلام أنه ذكر: «أن بريرة كانت عند زوج لها و هي مملوكة فاشترتها عائشة فاعتقتها، فخيرها رسول الله إن شاءت تقر عند زوجها و إن شاءت فارقته، و كان موالياً الذين باعواها قد اشترطوا ولاءها على عائشة، فقال رسول الله: الولاء لمن اعتق، و صدق على بريرة بلحمة، فأهدته إلى رسول الله، فعلقته عائشة و قال: إن رسول الله لا يأكل الصدقة، فجاء رسول الله و اللحم معلق، فقال: ما شأن هذا اللحم لم يطبخ؟

قالت: يا رسول الله صدق به على بريرة و أنت لا تأكل الصدقة!

قال: هو لها صدقة و لنا هدية، ثم أمر بطبعه، فجرت فيها ثلاثة من السنن».

وفي الكافي: ج ٥ ص ٤٨٦ ح ٤ عن أبي عبد الله عليه السلام قال: قال أمير المؤمنين عليه السلام: «في بريرة ثلاثة من السنن: حيث اعتقت في التخيير، و في الصدقة و في الولاء».

(٧) راجع الكافي: ج ٥ ص ١٢ ح ٢، والتهذيب: ج ٤ ص ١١٦ ب ١ ح ١٣١ و ص ١٣٧ ب ٢٢ ح ١. و فيه:
 «... قال رسول الله: إن منكم من يقاتل بعدى على التأويل كما قاتلت على التنزيل، فسئل النبي من هو؟ فقال: خاصل النعل، يعني أمير المؤمنين عليه السلام».

الرسائل الثلاث (للسماحة الشيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٤

العلم بالذات أو الخصوصيات

و من المعلوم أنه لا يلزم علمه بالذات ولا بالخصوصيات، إلا من جهة حكمه، إذ العلم والجهل لا شأن لهما بالموضوع.
 بل وإن كان قطع بالخلاف، بشرط أن لا يكون المصب العنوان المخالف و إلا انتفى حكمه.

الرسائل الثلاث (للسماحة الشيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٥

الموضوع والمتعلق

واضح إن الموضوع غير المتعلق، فال الأول قبل الحكم و الثاني بعده.

أما استعمال أحدهما بمعنى الآخر فهو من التسامح أو ما أشبه، كما أن تعيير بعضهم عنهم بالعلة والمعلول أو ما أشبه تسامحى، لأن الحكم من الأمور الاعتبارية كما ذكره بعضهم، إذ الاعتباريات قد تكون علة أو معلولاً، بل لأن هذا القسم من الاعتباريات لا يكون من هذا الباب.

أقسام العلة والمعلول

وبذلك تبين أن العلة والمعلول في الواقعى و الاعتبارى على أربعة أقسام: من جنس واحد، أو جنسين، مع عليه الواقعى أو الاعتبارى.
 الرسائل الثلاث (للسماحة الشيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٦

أمثال الرهان بالفرس و مصارف الزكاة

مسألة: حيث تقدم أن الموضوعين كالسفر و الحضر، والأحكام الثانوية التي لا محيد لها إذا تحقق موضوعها، هى من الأحكام المقررة شرعاً، بالإضافة إلى أن فقدان الموضوع يوجب عدم الحكم كعدم وجود نساء حتى يتزوج الرجل أكثر من واحدة أو ما أشبه ..
 فلا مورد لأن يقال:

بتغير الزمان و المكان للحكم في أمثال الرهان بالفرس و النشاب، و إن مصارف الزكاء أكثر من ثمانية حالا، و جواز إزالة بعض الغابات مثلاً حيث توجب التلوث، و المساجد و نحوها في الطريق المضطرب إليه، إلى غير ذلك مما ذكره بعض العلمانيين في مصر لتهويل استمرار الدين.

لوضوح أن:

الأول: داخل في قوله تعالى: مَا أَسْتَطَعْتُمْ مِنْ قُوَّةٍ «٨».

والثانى: في قوله سبحانه: سَبِيلُ اللَّهِ «٩».

والثالث: في قوله صلى الله عليه و آله: (لا ضرر) «١٠».

والرابع: في قاعدة (الأهم و المهم) «١١».

فأين التهويل إذا لم يكن تغيير فيهما.

- (٨) سورة الأنفال: ٦٠.
 (٩) سورة التوبة: ٦٠.
 (١٠) الكافى: ج ٥ ص ٢٨٠ ح ٤.
 (١١) راجع موسوعة الفقه، كتاب القواعد الفقهية، للإمام المؤلف (دام ظله).

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٧

المراجع في تحقيق الثانوي

والمعيين لتحقق الثانوي و غيره: شورى الفقهاء المراجع إن كان بالنسبة إلى الأمة و نحوها، و إلا فمرجع التقليد و عدول المؤمنين في الموارد الجزئية، حيث المرجع هو المعيين لمقلده، و كل ذلك مذكور في (الفقه) منذ شيخ الطائفة رحمة الله قبله.

الموضوعات الشرعية

لا يقال: موضوع المخترعات الشرعية مرتبط بالفقهاء، أما غيرها كالنكاح و الطلاق و نحوها فالعرف؟
 لأنّه يقال:

أولاً: قال الشيخ رحمة الله و جماعة بالارتباط بالفقهاء في الموضوعات المستنبطة.

و ثانياً: لا إشكال في أنه يجب الإرجاع إليه - بمقتضى (فانهم حجتى عليكم) «١٢» حسب فهم العرف الملقي إليه هذا الكلام، و ذلك في الأمور العامة كما هو شأن الحكام الزمنيين، حيث أن الشارع جعله مثله في قوله عليه السلام: (إنى قد جعلته عليكم حاكماً) «١٣». فهل كان يحرّم التبّاك، أو يحارب الروس، أو يبدل المستبد إلى المشروط، أو ينهض لإخراج المستعمرين من العراق .. غير الفقهاء الأربع بكتبه المشهورة من الأعلام؟

فالرسول صلى الله عليه و آله و الإمام عليه السلام هما المرجعان في الموضوعات العامة، و بعدهما من عينوهما من النواب، تعينا خاصاً أو عاماً، الواحد إن اتحد، و الأكثرية إن تعدد.

و إذا تساوا رأيان فالمرجع: الأمة، أو القرعة، أو ما أشبه.

(١٢) وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ١٠١ ب ١١ ح ٩.

(١٣) وسائل الشيعة: ج ١٨ ص ٩٩ ب ١١ ح ١، و الوسائل: ج ١ ص ٢٣ ب ٢ ح ١٢.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٨

كلام الشيخ رحمة الله

وقد أشار الشيخ رحمة الله في (الفرائد) إلى ما ذكرناه في مسألة حكم النجاسة في الماء المتغير، حيث قال عليه السلام:
 (إذا عرفت ما ذكرنا فاعلم أنه كثيراً ما يقع الشك في الحكم من جهة الشك في أن موضوعه و محله هو الأمر الزائل و لو بزوال قيده المأخذ في موضوعيته حتى يكون الحكم مرتفعاً، أو هو الأمر الباقي و الزائل ليست موضوعاً ولا مأخوذاً فيه، فلو فرض شك في الحكم كان من جهة أخرى غير الموضوع، كما يقال إن حكم النجاسة في الماء المتغير موضوعه نفس الماء و التغير على محدثة

للحكم، فيشك في عليه للبقاء، فلا بد من ميزان يميز به القيود المأخوذة في الموضوع من غيرها و هو أحد أمور ..). إلى آخر كلامه (رضوان الله عليه) «١٤». أقول: وقد يختلف الفقهاء في أنه إذا زال يبقى الحكم السابق أو يزول، فيظهر المتغير إذا كان الزوال بنفسه.

(١٤) فرائد الأصول: ص ٦٩٢ - ٦٩٣.
الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ١٩

التغير لا إلى السابق

مسألة: ثم إن تغير الزمان والمكان والاسم والحالة وما أشبه إن سبب دخول الثاني في غير السابق، كان الحكم تبعاً له، و إلا بقى كالأول.

مثلاً: اغتصب منه شاء يوم الجمعة حيث الغلاء، وأراد الرد سبباً حيث الشخص، أو في مكان غال و الرد في مكان رخيص. وأوضح منه: غصبه حيث القيمة، وأراد رده حيث لا قيمة، كالثلج في الصيف والشتاء.

بل قد ذكرنا في (الفقه) احتمال أنه ليس من الربا إذا زادت القوة الشرائية، حيث إنه ليس من فساد الأموال، كما في رواية ابن سنان (١٥)، بل عكسه كذلك.

أو تبدل الاسم استحالة أو انقلاباً، كما ذكرنا في حديث عبيد ابن زرار: إذا تحول عن اسم الخمر فلا بأس به «١٦»، وعن على بن جعفر عليه السلام إذا ذهب سكره فلا بأس.

أو تبدلت الحالة، كما إذا أمنى إذا نظر إلى صورة خيالية ثم تزوج فذهبت، إذ الأول من الإيمان دون الثاني، وهكذا.

الأصل و الانصراف

من غير فرق في ذلك بين أن يكون أصلاً كالأمثلة، أو انصرافاً، تفصيلياً، أو إجمالياً.

الانصراف في التفصيلي

(١٥) من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٥٦٥ ب ٢ ح ٤٩٣٤.

(١٦) الكافي: ج ٦ ص ٤٢٨ ح ٣.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٠

فالأول: كما إذا أجر نفسه كل شهر بعشرين، فصار الغلاء حيث كل شهر بمائة، فإن الانصراف في العقد يتضمن أن يكون على حاله أو ما أشبه لا بمثل هذا التفاوت.

وفي عكسه صار الشخص.

وهكذا في سائر المعاملات المشابهة.

و من ذلك قال الفقهاء: بتغيير مصرف الوقف أو النذر أو الوصية إذا كان كالمتغير - بالفتح - كتبذل الشمع إلى الشمعة في الإنارة، والمرودة الخوصية إلى الكهربائية، إلى غير ذلك.

ولعل من ذلك أيضاً ما أتفى به بعض المعاصرین بأنه لو تمكّن من الحج في الحال الحاضر بالدواب لم يجب، لأنّه عسر وقد رفعه الشارع، إذ كان في السابق كذلك مع وجوبه، بل من جهة عدم المتعارف، والأحكام منصبة على المتعارف، لأنّه لسان القوم الذين

أرسلوا به.

الرسائل الثلاث (للسهيرازي، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢١

الانصراف في الاجمالى

و الثاني: كما إذا جاء الوباء أو مرض آخر مما أوجب تلوث بعض أقسام الطعام، فإن الحاكم و نحوه يحكم بإتلاف ما وجد منه، وإن كان المعلوم تلوثه عشرة في الألف مثلاً، لاحتمال الضرر الكبير في الكل.
نعم يمكن القول بلزوم التدارك للقدر الصحيح جمعاً بين الدليلين.
بل قال بعضهم: بعدم اللزوم لأن محسن «١٧»، وذلك كما إذا أفرغ الملاح السفينة بإغراف الأموال لسلامة الركاب.

عدول المؤمنين

فقولهم: بنيابة عدول المؤمنين إنما هو في غير الضرورة، أما معها فحتى الكافر كذلك، ويأتي فيه الكلام بالنسبة إلى الضمان و عدمه.

(١٧) إشارة إلى قوله تعالى: **لَيَسَّ عَلَى الصُّعَفَاءِ وَلَا عَلَى الْمَرْضَى وَلَا عَلَى الَّذِينَ لَا يَجِدُونَ مَا يُنْفِقُونَ حَرَجٌ إِذَا نَصَبَهُوا لِلَّهِ وَرَسُولِهِ مَا عَلَى الْمُحْسِنِينَ مِنْ سَيِّلٍ وَاللَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ**، سورة التوبة: ٩١.

الرسائل الثلاث (للسهيرازي، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٢

شمولية الأحكام الواصلة

مسألة: لا شك في دلالة الأدلة الأربع على وجود حكم لكل موضوع في الشريعة الواصلة إلينا.
قال سبحانه: **تَبَيَّنَ لِكُلِّ شَيْءٍ** «١٨».

وقال صلى الله عليه و آله: «ما من شيء يقربكم إلى الجنة...». «١٩».
وقوله صلى الله عليه و آله: «فعمزني بيده وقال حتى أرش هذا» «٢٠».
والإجماع قطعي في الجملة.

و إنما الاختلاف في أن الكل واصل، أو أن البعض الذي لم يصل واصل بكليه، وإن كان بالأصل، و العقل حاكم، إذ لو لم يصل لم يكن تكليف، بضميمة بعض مقدمات الانسداد على ما فضل في بابه.
و المستنبط يفحص الأربعة لاستخراج الحكم، سواء كان في زمانهم عليهم السلام أو لا، فإن وجده و لو بالالتزام العرفي أو المذاق الفقهى بناء على الحجج و بمقدارها فهو، و إلا فالمرجع الأصول العملية.

و ذلك نوع من الأصول، لأنهم عليهم السلام قالوا:
«كل شيء لك حلال» «٢١».

(١٨) سورة النحل: ٨٩

(١٩) راجع الكافي: ج ٥ ص ٨٣ ح ١١، وفيه: «عن جابر عن أبي جعفر عليه السلام قال: قال رسول الله: أيها الناس إنني لم أدع شيئاً يقربكم إلى الجنة و بياuduكم من النار إلا وقد نبأكم به».

(٢٠) الكافي: ج ١ ص ٢٣٩ ح ١

(٢١) تهذيب الأحكام: ج ٧ ص ٢٢٦ ب ٢١ ح ٩.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٣

و «طاهر» «٢٢».

و «لا ينتص» «٢٣».

و «إذن فتخير» «٢٤».

بالإضافة إلى العقل الذى جعل الشارع له مجالاً فى كثير من الموارد، أما قوله عليه السلام: «دين الله لا يصاب»^{٢٥}، فالمراد فى غير مثل ذلك، و إلا فهم عليهم السلام قالوا: «إن الله حجتين»^{٢٦}.

و تفصيل ذلك ذكرناه فى «الأصول» تبعاً لهم (قدس الله أسرارهم).

ولذا لا تجد فقيهاً مستوعباً إلا وأجاب عن كل ما يسأل عنه مستدلاً بالأدلة الشرعية و مستنبطاً منها، نعم قد يحتاطون خوفاً من الله و رجاء إدراك الواقع، و هم عليهم السلام قالوا: «فاحتفظ لدينك»^{٢٧} و ما أشبه الوارد فى مختلف الأبواب الفقهية.

كترة المسائل الحديثة

(٢٢) راجع مستدرك الوسائل: ج ٢ ص ٥٨٢ باب ان كل شيء ظاهر حتى يعلم ورود النجاسة عليه.

(٢٣) الاستبصار: ج ١ ص ٣٧٣ ب ٢١٦ ح ٣.

(٢٤) مستدرك الوسائل: ج ١٧ ص ٣٠٤ ب ٩ ح ٢١٤١٣.

(٢٥) مستدرك الوسائل: ج ١٧ ص ٢٦٢ ب ٦ ح ٢١٢٨٩.

(٢٦) راجع الكافى: ج ١ ص ١٦ ح ١٢، و فيه: «يا هشام ان الله على الناس حجتين: حجة ظاهرة و حجة باطنية».

(٢٧) فرائد الأصول: ص ٣٤٧ رواه عن أمالي المفيد الثانى ولد الشيخ بسند كال صحيح عن مولانا أبي الحسن الرضا عليه السلام.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٤

ثم إن المسائل الحديثة كثيرة بسبب التطور العلمي و تطوير العلاقة و الآلة و ما أشبه، و قد ذكرنا جملة منها فى جزئى (ألف مسألة حديثة)، و نشير هنا إلى ثلات مسائل مما هو مطروح حالاً في العالم الإسلامي، و هي:

مسألة المرأة، و مسألة العقوبات، و مسألة التساوى بين المسلم و غيره، و انه كيف يعيش المسلمون في هذه الجوانب مع الثقافة العالمية

التي أصبحت أزمنتها بيد غير المسلمين أو من إليهم، و المراد إن هذه الصغيرات في هذا العصر صغرى لأية كبرى شرعية ..

فهى من قبيل التساؤل عن كيف يعيش المؤلف في نكاحه و طلاقه و إرثه و ما أشبه إذا كان المسيطرون المخالف، و كذا المتدين إذا كان غير المتدين كذلك.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٥

المرأة في الإسلام

أما المرأة فهي نصف البشر بالنصف التقريري لا العدد^{٢٨}، قال سبحانه: وَلَهُنَّ مِثْلُ الَّذِي عَلَيْهِنَّ بِالْمَعْرُوفِ وَلِلرِّجَالِ عَلَيْهِنَّ دَرَجَةٌ ..^{٢٩}

و الإسلام قد أعطاها حقها بما للكلمة من معنى، و بين واجبها و ما لها و ما عليها، بما فيه صلاح دنياها و آخرها، فكل زيادة أو نقصان فيها إفراط أو تفريط.

علمًاً بأن الأصل في الإسلام: التساوى بينها وبين الرجل إلا فيما استثنى بالدليل لمصلحة رآها الشارع، فالحرية للمرأة مثل الحرية للرجل في كل أنواع المعاملة ونحوها، فلها الحرية في العماره والزراعة والتجارة والثقافة وغيرها، نعم يستثنى الحرية في التكشف والاختلاط المحرم، وقد منع الإسلام عن تلك المحرمات لأنها تؤدي إلى الفساد والإفساد، من البغاء واتخاذ الخيلات والأخلاء، وهدم البيت العائلي وضياع الأولاد، وصيورتها مجرد بضاعة، وإدخالها في ما لا يلائم شئونها الأنثوية، وجمالها وخصوصياتها البدنية، ورقتها النفسية، ولا يناسب كرامتها الإنسانية.

وقد فرط الغرب في حقها فأغرقها في الفساد والإفساد، وسبب بذلك ضياعها، وضياع العائلة، وحرمانها وحرمان الرجل المعنى لها مثل هذه الحرية من دفع العائلة وما أشبه.

وفي الإحصاءات أن في دولة واحدة من دول الغرب (١٥) مليون عانسة، فهل هذا في صالح المرأة؟
وقد أثرت تعاليم الغرب حتى على بلادنا الإسلامية، بحيث

(٢٨) أما من حيث العدد فانهن أكثر من الرجال بقليل في بعض البلاد.

(٢٩) سورة البقرة: ٢٢٨.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٦

بلغ النكاح في بلد إسلامي وفي فترة معينة (٤٧) ألفاً، وكان الطلاق في نفس المدة (٣٧) ألفاً!!

وفي مصر عشرة ملايين ولد وبن في وقت الزواج محروم منهن، وفي إيران (١٥) مليون ولد وبنت كذلك.
أليس في ذلك ظلم لهما وأمراض وأخطار.. إلى غير ذلك.

وذكر جيداً أن في كربلاء المقدسة كان نفران للنكاح والطلاق، فسألت أحدهما ذات مرة: كم كان عدد الطلاق في العام الماضي؟
فقال: واحد فقط. نعم هكذا حفظ الإسلام كرامة المرأة..

ولا يخفى أن المشكلة في الحال ليس من جهة المرأة فقط بل من جهات عديدة و البحث طويلاً.

وقد كان رسول الله صلى الله عليه وآله يهتم بزواج البنين والبنات، والنساء والرجال، حيث كان يسأل عن المرأة هل لها زوج أم لا؟
كما ورد في التاريخ «٣٠».

كما كان صلى الله عليه وآله يسأل الشباب عن ذلك؟ فإذا لم يكن متزوجاً أو لم تكن، حرضه وحرضها صلى الله عليه وآله على الزواج أبلغ تحريض..

مضافاً إلى العمومات الواردة عنهم عليهم السلام في ذلك، كما في الوسائل والمستدرك والبحار وغيرها.
وكان صلى الله عليه وآله إذا مات الزوج قتلاً أو غيره، أو طلقها ولم يرجع إليها، زوجها زوجاً ثانياً، وأحياناً ثالثاً، كما في زوجة حمزة عليه السلام، وزوجة جعفر عليه السلام، حتى إن بعضهم ذكر أن رسول الله صلى الله عليه وآله لم يمت إلا وكلّ نساء المدينة كانت ذات زوج.

فالإسلام هو الذي حفظ للمرأة كرامتها وضمن جميع حقوقها المشروعة من دون إفراط أو تفريط، وهناك الكثير من الأحاديث المروية عن رسول الله صلى الله عليه وآله وآله وآله بيته عليهم السلام في حب النساء وإكرامهن وعدم إيزائهم و ما أشبه.
فهل المرأة في ظل الإسلام أسعد أم في ظل الغرب؟

(٣٠) راجع أسد الغابة وغيره من مصادر الفريقيين.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٧

من أسباب عدم الزواج

أما أسباب كثرة العزوبة والعنوسية فهي عديدة، منها:

حجر الأرض على ملكية الحكماء، وقد قال رسول الله صلى الله عليه وآله: «الأرض لله ولمن عمرها» ^(٣١).

ومنع الاستفادة من الخيرات والمباحات، وقد قال صلى الله عليه وآله: «من سبق إلى ما لا يسبقه إليه المسلم فهو أحق به» ^(٣٢).

وعدم حرية الإنسان في عمله، وقد قال سبحانه: وَيَصْرُعُ عَنْهُمْ إِصْرَهُمْ وَالْأَغْلَالَ الَّتِي كَانَتْ عَلَيْهِمْ ^(٣٣).

وكتلة الضرائب المرهقة، وقد جعلها الإسلام أربعة بمقدار قليلة جداً.

بالإضافة إلى حرص كثير من الناس وتجملهم الزائد عن الحق والشأن، وقد ذكرنا تفصيل ذلك في بعض كتبنا الفقهية وغيرها.

فأصبحت الحياة ضنكًا على الشباب والشابات، بل على النساء والرجال بصورة عامة، كما قال سبحانه: فَإِنَّ لَهُ مَعِيشَةً ضَنْكًا ^(٣٤).

السبب في ذلك هو البشر نفسه، قال تعالى: وَمَا ظَلَّمَنَاهُمْ وَلَكِنْ كَانُوا هُمُ الظَّالِمِينَ ^(٣٥).

(٣١) الكافي: ج ٥ ص ٢٧٩ ح ٢، والاستبصار: ج ٣ ص ١٠٨ ب ٧٢ ح ٣، وتهذيب الأحكام: ج ٧ ص ١٥٢ ب ٢٢ ح ٢١.

(٣٢) مستدرك الوسائل: ج ١٧ ص ١١١ ب ١ ح ٢٠٩٠٥.

(٣٣) سورة الأعراف: ١٥٧.

(٣٤) سورة طه: ١٢٤.

(٣٥) سورة الزخرف: ٧٦.

الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٨

العقوبات في الإسلام

أما مسألة العقوبات، فقد كانت قليلة جداً، ولم يكن لرسول الله صلى الله عليه وآله سجن، كما أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام في مملكته الشاسعة لم يكن له إلا سجن صغير وبسيط جداً، وكان ذلك نتيجة لما ظهر من الفساد بسبب من حكم قبل الإمام عليه السلام.

وقد ذكرنا في «الفقه» أن إجراء بعض الحدود يشترط فيه أكثر من أربعين شرطاً، قلما يتافق وجودها، وعندئذ - أي عند ما لم تتوفر الشروط الكثيرة المقررة لإجراء الحدود في مثل هذا اليوم - تتحول العقوبة إلى غيرها كسجن السارق أو ما أشبه مما هو أجدى.

ثم بعد ذلك هل القطع مع إيصال المقطوع إلى الموضع أسوأ أم السجن؟ وهكذا الأمر بالنسبة إلى حد الزنا أو اللواط.

وفي مورد اجتماع الشرائط المقررة كلها فرضاً، فهل هناك عناوين أهم يلزم ملاحظتها، من العلاج بالحد المقرر أو إمكان انتهاك العرض أو ما أشبه ..

إن هذه الأمور كلها وغيرها مما هو كثیر، بحاجة إلى تدقيق كبير، لم أجده من تعنى له.

وقد ذكر الأخ السيد الصادق (حفظه الله) في كتابه (العقوبات في الإسلام) بعض ما يرفع الإشكال.

الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ١، ص: ٢٩

التساوي بين المسلم وغيره

وأما مسألة التساوي، فعدمه بين المسلم وغير المسلم من قبيل عدم تساوى القوانين الحاضرة بين المواطن وغيره، ولو فرض القول

بأن عدم التساوى للضغط على غير المسلم أدبياً ليقبل المنطق، فهل مثل هذا الضغط مما يؤخذ عليه أو به، بينما الحق له دليل و المنطق له كفيل.

ولعل العلم يأتي بما يكشف عن ما يقرب وجه الحق إلى الأذهان، كما أن العلم كشف عن الكثير كإمكان الاستفادة من الحواس كلها لفائدة شيء واحد ولم يكن كذلك في السابق.

فالقولوا: بإمكان الاستفادة من أيه حاسة أو عدة منها للوصول إلى المقصود نفسه.

فيتمكن معرفة الوقت - مثلاً - عبر الساعة بالعين كما هو المتعارف.

أو بالأذن، بالدقائق مثلاً.

أو باللمس، كاللخت الخاص لمن لا يبصر.

أو بالذوق لساناً، يجعل أذواق مختلفة لمختلف الأوقات.

أو بالشم، باختصاص روانح مختلفة كذلك، إلى غيرها من الأمثلة.

فمسألة تبدل الأحكام بتبدل الموضوعات زماناً أو مكاناً أو جهة أو ما أشبه مما هو مذكور في محله، بحاجة إلى تعمق و تفصيل أكثر

.. و ذلك لمعرفة ما يبين حكم الصغيريات وأنها مشمولة لأية كبرى من العمومات والاطلاقات بحيث لا تتنافي مع قاعده: (حلال

محمد صلى الله عليه و آله و حرامه) ٣٦ و ما أشبه.

(٣٦) راجع الكافي: ج ١ ص ٥٨ ح ١٩.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ١، ص: ٣٠

و هذا آخر ما أردنا إيراده في هذا الكتاب، والله الموفق للصواب، وهو المستعان.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَوةُ اللَّهِ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

قم المقدسة / محمد الشیرازی

١٤١٩ هـ - ق

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣

٢- الإرث في الإسلام

[مقدمات التحقيق]

[المدخل]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٤

الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الْمَالِكِ يَوْمَ الدِّينِ

إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

اهدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ

صِرَاطُ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ
غَيْرِ الْمَعْصُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الصَّالِحِينَ
صدق الله العلي العظيم
سورة الفاتحة

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٥

كلمة الناشر

الإرث: هو كل ما يتركه المُتوفى لأهله: أولاداً و زوجة و أبوين و إخوة ... من عقارات و أرزاق و أموال منقوله و غير منقوله، عينيه أو اعتبارية، بأية طريقة أو أي أسلوب كان ..

والإرث: حق شرعى و قانونى، يقره العقل و النقل، و تؤيده الفطرة و الضمائير الحرة، أينما و كيما وجدت في العالم .. و هو مجموعه من القوانين المتشابكة و المختلفة من تشريع إلى تشريع، و من قانون إلى قانون، إلا أن التشريع الإسلامي هو أجملها و أشملها و أعدلها على الإطلاق، بحيث لا- توجد نسبة بينه وبين أي قانون من قوانين العالم إلا إذا استمد ذاك القانون من الإسلام أصوله و قواعده العامة ..

والإرث يوجب حالة من التواصل بين الأرحام، و استمرار هذا التواصل بين الأحياء و الأموات كذلك، و هذا بحد ذاته رحمة ربانية لا يعلمها و يعلم دقائقها إلا علام الغيوب -جل و علا- و من ارتضاه من رسول.

فالإرث في الإسلام هو لطبقات و درجات، و الأقرب يحجب الأبعد و هكذا، و هو موضوع دقيق و متشعب جداً و معقد في بعض مسائله، فهو لا يُؤخذ إلا من أهل الاختصاص: الفقهاء الكبار.

و هذا الكتاب- الذي بين يديك أخي الكريم- هو ما جاد به المرجع الدينى الأعلى الإمام السيد محمد الحسيني الشيرازى (حفظه الله) و قد بسط سماحته مسائل الإرث بشكل يسهل تناوله للجميع، و طبع سابقاً ملحقاً

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٦

برسالته العملية الموسعة «المسائل الإسلامية» إلا أنه رأينا طباعته مستقلة و ذلك لضرورتين حضاريتين فعلاً ..

١. أن مسائل الإرث هي من المسائل اليومية و في كل المجتمعات و كل الطبقات.

٢. أن معظم القوانين و التشريعات الوضعية الحالية المستوردة من الغرب أو الشرق أضاعت الكثير من الحقوق، لأنها تشريعات مخالفه لتشريع رب العالمين، لقصور أو تقصير.

فسنوا قوانين فيها الكثير من التغررات و الاختلالات و الاختلافات، و كلها سببت الكثير من الحساسيات بين الأهل و الأقارب، و فعلت الكثير من المآسي، والله حسيبهم على ما فعلوا من تبديل و تغيير بالشائع و الأحكام ..

و من هذا المنطق اتخذ مركز الرسول الأعظم (صلى الله عليه و آله و سلم) على عاتقه طباعة و نشر هذا الكراس الفقهي الدقيق تتميماً للفائدة و تعميماً لهذه المسائل بين أصحاب الاختصاص من حقوقين و شرعين و غيرهم، عسى و لعل أن تسود القوانين الإسلامية في جميع مجالات الحياة ... و آخر دعونا أن الحمد لله رب العالمين.

مركز الرسول الأعظم (ص) للتحقيق و النشر

بيروت- لبنان: ص ب: ١٣ / ٥٩٥١

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٧

الْحَمْدُ لِلّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَ الصَّلَاةُ وَ السَّلَامُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ، وَ لِعْنَةُ اللَّهِ عَلَى أَعْدَائِهِمْ إِلَى قِيَامِ يَوْمِ الدِّينِ.
وَ بَعْدِ .. هَذَا كِتَابُ (الإِرثُ فِي الْإِسْلَامِ) جَمِعَتْ فِيهِ مَسَائلُ الْإِرْثِ بِأَسْلُوبٍ وَاضْعَفَ، لِيَكُونَ مَرْشِدًا سَهْلًا لِمُخْتَلِفِ قَضَائِيَّاتِ الْإِرْثِ، وَ اتَّبَعْنَا فِي هَذِهِ الرِّسَالَةِ مَا ذَكَرَهُ الْمَسْهُورُ فِي هَذَا الْبَابِ.
وَ أَسْأَلُ اللَّهَ تَبَارَكَتْ نَعْمَلُهُ أَنْ يَجْعَلَهُ خَالصًا لِوَجْهِهِ الْكَرِيمِ، وَ يَنْفَعَ بِهِ الْمُؤْمِنِينَ، إِنَّهُ الْمُوْفَقُ الْمُسْتَعْنَى.
كَرِبَلَاءُ الْمَقْدِسَةُ

محمد بن المهدى الحسينى الشيرازى
الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٩

الطبقة الأولى الآباء والأولاد

١.١ الأباء

وحده: له كل المال.
مع الأم - مع الحاجب: للأم السادس، وللأب البقية.
مع الأم - بدون الحاجب: للأم الثالث، والباقي للأب.
مع البنت الواحدة: للبنت ثلاثة أرباع، وللأب الرابع.
مع بنتين فصاعداً: للأب الخامس، والباقي للبنات بالسوية.
مع ولد واحد: للأب السادس، والباقي للولد.
مع أولاد ذكور: للأب السادس، والباقي للأولاد بالسوية.
مع أولاد ذكور و إناث: للأب السادس، والباقي للأنثى نصف الذكر.
مع زوج: للأب النصف، وللزوج النصف.
مع زوجة: للأب ثلاثة أرباع، وللزوجة الرابع.
الإخوة للميت، والأجداد، والأعمام، والأخوال، لا يرثون مع وجود الأب.
و كلما كان واحد من الطبقة السابقة موجوداً لا يرث الطبقة
الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٠

اللاحقة.

١.٢ الأم

وحدها: لها كل المال.
مع الأب: تقدم في الرقم ١.
مع البنت: للأم الرابع، والباقي للبنت.
مع بنتين فصاعداً: للأم الخامس، والباقي للبنات بالسوية.
مع ولد واحد: للأم السادس، والباقي للولد.
مع أولاد ذكور: للأم السادس، والباقي للأولاد بالسوية.

مع أولاد ذكور و إناث: للأم السادس، و الباقي للأئمّيّة نصف الذكر.

مع زوج: للزوج النصف، و النصف الباقي للأم.

مع زوجة: للزوجة الرابع، و الباقي للأم.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١١

٣. الأَبُ وَالْأُمُّ

للأم حاچب، مع البنّى: حصة الأم السادس، و الباقي يقسم أرباعاً، فللأب ربع الباقي، و للبنّى ثلاثة أرباعه.

ليس للأم حاچب، مع البنّى: للأب الخامس، و للأم الخامس، و للبنّى ثلاثة أحمراس.

مع بنتين فصاعداً: للأب السادس، و للأم السادس، و الباقي يقسم بين البنّات بالسوية.

مع ولد، أو أولاد: للأب السادس، و للأم السادس، و الباقي للولد، و إذا كان أولاد، قسم الباقي بينهم بالسوية.

مع أولاد ذكور و إناث: للأب السادس، و للأم السادس، و الباقي للأولاد و للذكر ضعف الأنثى.

للأم حاچب، مع زوج: للأب الثالث، و للأم السادس، و للزوج النصف.

ليس للأم حاچب، مع زوج: للأم الثالث، و للأب السادس، و للزوج النصف.

للأم حاچب، مع زوجة: للأم السادس، و للزوجة الرابع، و الباقي للأب.

ليس للأم حاچب، مع زوجة: للأم الثالث، و للزوجة الرابع، و الباقي للأب.

٤. الأَبُ وَالْأُولَادُ

أب، و بنت واحدة، مع زوج: للزوج الرابع، و الباقي يقسم

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٢

أرباعاً، ربع للأب، و ثلاثة أرباع للبنّى.

أب، و بنتان أو أكثر، مع زوج: للأب السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للبنّات يقسم بينهن بالسوية.

أب، و ولد أو أولاد، مع زوج: للزوج الرابع، و للأب السادس، و الباقي للولد، أو الأولاد بالسوية.

أب، و أولاد ذكور و إناث، مع زوج: للأب السادس، و للزوج الرابع، و للأولاد للذكر ضعف الأنثى.

أب، و زوجة، و بنت واحدة: للزوجة الشمن، و الباقي يقسم أرباعاً، ربع للأب، و ثلاثة أرباع للبنّى.

أب، و زوجة، و بنتان فصاعداً: للزوجة الشمن، و الباقي يقسم خمسة أقسام، قسم للأب، و أربعة أحمراس للبنّات يقسم بينهن بالسوية.

أب، و زوجة، و ولد أو أولاد ذكور: للزوجة الشمن، و للأب السادس، و الباقي للولد، أو الأولاد يقسم بينهم بالسوية.

أب، و زوجة، و أولاد ذكور و إناث: للأب السادس، و للزوجة الشمن، و الباقي للأولاد و للأئمّيّة نصف الذكر.

٥. الْأُمُّ وَالْأُولَادُ

أم، و زوج، و بنت: للزوج الرابع، و الباقي يقسم أرباعاً، للأم الرابع، و للبنّى ثلاثة أرباع.

أم، و زوج، و بنتان فصاعداً: للزوج الرابع، و للأم السادس، و الباقي بين البنّات بالسوية.

أم، و زوج، و ذكر أو ذكور: للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للولد، أو الأولاد يقسم بينهم بالسوية.

أم، و زوج، و أولاد ذكور و إناث: للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للأولاد، للذكر ضعف الأنثى.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٣
 أم، وزوجة، و بنت: للزوجة الثمن، و الباقي يقسم أرباعاً، ربع للأم و ثلاثة أرباع للبنت.
 أم، وزوجة، و بنتان فصاعداً: للزوجة الثمن، و الباقي يقسم أخماساً، خمس للأم، و أربعة أخماس للبنات بالسوية.
 أم، وزوجة، و ذكر أو ذكور: للأم السادس، و للزوجة الثمن، و الباقي للولد، أو الأولاد يقتسمونه بالسوية.
 أم، وزوجة، و ذكر و ذكور و إناث: للأم السادس، و للزوجة الثمن، و الباقي للأولاد يقتسمونه للذكر ضعف الأنثى.

٦. أب و أم و أولاد

أب، و أم، و زوج، و بنت واحدة: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للبنت.
 أب، و أم، و زوج، و بنتان فصاعداً: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للبنات يقتسمونه بالسوية.
 أب، و أم، و زوج، و ولد واحد ذكر أو ذكور: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للذكر، أو للذكور يقتسمونه بالسوية.
 أب، و أم، و زوج، و أولاد ذكور و إناث: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوج الرابع، و الباقي للأولاد، للذكر ضعف الأنثى.
 أب، و أم، و زوجة، و بنت واحدة، و لا- حاجب: للزوجة الثمن، و باقى المال يقسم خمسة أقسام، قسم للأب، و قسم للأم، و ثلاثة أقسام للبنات.

أب، و أم- مع الحاجب لها، و زوجة، و بنت واحدة: للأم
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٤

السدس، و للزوجة الثمن، و الباقي يقسم بين الأب و البنت أرباعاً، ربع للأب، و الباقي للبنت.
 أب، و أم، و زوجة، و بنتان فصاعداً: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوجة الثمن، و الباقي للبنتين فصاعداً يقتسمونه بالسوية.
 أب، و أم، و زوجة، و ابن واحد، أو أبناء: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوجة الثمن، و الباقي للابن، أو الأبناء يقتسمونه بالسوية.
 أب، و أم، و زوجة، و أولاد ذكور و إناث: للأب السادس، و للأم السادس، و للزوجة الثمن، و الباقي للأولاد للذكر ضعف الأنثى.

٧. الزوج

الزوج وحده: له كل المال.
 مع بنت: للزوج الرابع، و الباقي للبنت.
 مع بنتين فصاعداً: للزوج الرابع، و الباقي للبنات يقتسمونه بالسوية.
 مع ولد ذكر: للزوج الرابع، و الباقي للولد.
 مع أولاد ذكور: للزوج الرابع، و الباقي للأولاد بالسوية.
 مع أولاد ذكور و إناث: للزوج الرابع، و الباقي للأولاد، للذكر ضعف الأنثى.
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٥

٨. الزوجة

الزوجة وحدها: لها ربع المال، و الباقي للإمام (عليه السلام).
 الزوجة مع بنت: للزوجة الثمن، و الباقي للبنت.

الزوجة مع بنتين فصاعداً: للزوجة الشمن، و الباقي للبنات بالتسوية.

الزوجة مع ولد ذكر: للزوجة الشمن، و الباقي للولد.

الزوجة مع أولاد ذكور: للزوجة الشمن، و الباقي للأولاد الذكور بالتسوية.

الزوجة مع أولاد ذكور و إناث: للزوجة الشمن، و الباقي للأولاد، للذكر ضعف الأنثى.

أولاد الأولاد يرثون حصة آبائهم، فولد البنت يرث حصة البنت، و بنت الولد ترث حصة الولد، و في صورة كونهم ذكوراً و إناثاً، فالمال بينهم بالتفاضل.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٦

الطبقة الثانية للأجداد والإخوة

٤.٩ الإخوة

الأخ الواحد لأبوين: له كل المال.

الأخت الواحدة لأبوين: لها كل المال.

إخوان ذكور لأبوين: لهم المال بالتسوية.

أخوات إناث لأبوين: لهن المال بالتسوية.

إخوة ذكور و إناث لأبوين: لهم المال، و للذكر ضعف الأنثى.

إذا كان الأخ، أو الأخت، أو الأخوان، أو الأخوات، أو الإخوان و الأخوات معاً، (لأب) فقط، كان الأمر كما في (الأبويني).

إذا كان الأخ، أو الأخت، أو الأخوان، أو الأخوات، (لأم) فقط، كان الأمر كما في (الأبويني).

إخوة لأم و إخوات لأم: المال يقسم بينهم بالتسوية، فللذكر مثل الأنثى.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٧

٤.١٠ إخوة لأب و إخوة لأبوين

لا يرث إخوة الأب مع وجود إخوة الأبوين، بل المال كله لإخوة الأبوين، كما تقدم في الرقم ٩.

٤.١١ إخوة للأم و إخوة لأبوين:

إذا كان المنتسب إلى الأم - أي إخوة الأم - واحداً: فله سدس المال، و الباقي لإخوة الأبوين (يقتسمونه للذكر ضعف الأنثى).

إذا كان المنتسب إلى الأم - أي إخوة الأم - متعددًا: فلهم ثلث المال (يقتسمونه بالتساوي، ذكوراً كانوا أو إناثاً، أو ذكوراً و إناثاً) و

الباقي و هو ثلثا المال لإخوة الأبوين، (يقتسمونه بالتفاضل، إذا كانوا ذكوراً و إناثاً).

٤.١٢ إخوة لأب و إخوة لأم

أخ واحد لأم، و واحد أو متعدد لأب (ذكوراً أو إناثاً أو بالاختلاف): لأن الأمى السادس، و الباقي للأبى، فإن كان واحداً فله بقية المال، و إن كان متعددًا متساوياً قسموا المال بالتسوية، و إن كان متعددًا مختلفاً فللذكر ضعف الأنثى.

أخت واحدة لأم، و واحد أو متعدد لأب (ذكوراً أو إناثاً، أو بالاختلاف): للأخت للأم السادس، و الباقي للأبى، كما تقدم.

إذا تعدد الإخوة لأم: (أختان أو أخان، أو أخ وأخت، أو أكثر) و كان الإخوة لأب واحداً ذكوراً أو إناثاً أو مختلفاً: للأمي (الثالث) و تكون القسمة بالسوية و إن كانوا ذكوراً وإناثاً، و الباقي الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٨ للأبي و القسمة بالتفاضل إذا كانوا ذكوراً و إناثاً.

١٣. الزوج مع إخوة من قسم واحد

زوج، و أخت لأب: للزوج النصف و للأخت النصف.
 زوج، و أختان فصاعداً لأب: للزوج النصف، و الباقي للأختين يقسم بينهما بالسوية.
 زوج، و أخ لأب: للزوج النصف و الباقي للأخ.
 زوج، و إخوة ذكور لأب: للزوج النصف و الباقي للإخوة الذكور بالسوية.
 زوج، و إخوة ذكور و إناث لأب: للزوج النصف، و الباقي للإخوة، و للذكر ضعف الأنثى.
 زوج، و أخت لأم: للزوج النصف، و الباقي للأخت.
 زوج، و أخ لأم: للزوج النصف، و الباقي للأخ.
 زوج، و أختان فصاعداً لأم: للزوج النصف، و الباقي للأخوات بالسوية.
 زوج، و إخوة ذكور لأم: للزوج النصف، و الباقي للإخوة بالسوية.
 زوج، و إخوة ذكور و إناث لأم: للزوج النصف، و الباقي للأبي للذكر مثل الأنثى.
 زوج، و أخت لأبوين: للزوج النصف، و للأخت الباقي.
 الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ١٩
 زوج، و أختان و أكثر لأبوين: للزوج النصف، و الباقي للأخوات بالسوية.
 زوج، و أخ لأبوين: للزوج النصف، و الباقي للأخ.
 زوج، و إخوة ذكور لأبوين: للزوج النصف، و الباقي للإخوة بالسوية.
 زوج، و إخوة ذكور و إناث لأبوين: للزوج النصف، و الباقي للإخوة للذكر ضعف الأنثى.
 الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٠

١٤. الزوجة مع إخوة من قسم واحد

زوجة مع أخت لأب: للزوجة الرابع، و الباقي للأخت الأبي.
 زوجة، مع أختين فصاعداً لأب: للزوجة الرابع، و الباقي للأختين فصاعداً بالسوية.
 زوجة، مع أخ لأب: للزوجة الرابع، و الباقي للأخ الأبي.
 زوجة، مع إخوان لأب: للزوجة الرابع، و الباقي للإخوان الأبي بالسوية.
 زوجة، و إخوة ذكور و إناث لأب: للزوجة الرابع، و الباقي للأبي للذكر ضعف الأنثى.
 زوجة، و أخت لام: للزوجة الرابع، و الباقي للأخت.
 زوجة، و أختان فصاعداً لأم: للزوجة الرابع، و الباقي للأخوات بالسوية.
 زوجة، و أخ لأم: للزوجة الرابع، و الباقي للأخ الأمي.

زوجة، و أخوان لأم: للزوجة الربع، و الباقي للأحوان بالسوية.
 زوجة، و إخوة ذكور و إناث لأم: للزوجة الربع، و الباقي للإخوة و للذكر مثل الأنثى.
 زوجة، و أخت لأبوبين: للزوجة الربع، و الباقي للأخت.
 الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢١
 زوجة، و اختان فصاعداً لأبوبين: للزوجة الربع، و الباقي للأختين فصاعداً بالسوية.
 زوجة، و أخ لأبوبين: للزوجة الربع، و الباقي للأخ الأبوينى.
 زوجة، و إخوان لأبوبين: للزوجة الربع، و الباقي للإخوان بالسوية.
 زوجة، و إخوة ذكور و إناث لأبوبين: للزوجة الربع، و الباقي للإخوة و للذكر ضعف الأنثى.

١٥. الزوج مع إخوة من قسمين أو أكثر

زوج، مع أخ أو أخت لأم، و أخت أو أخ لأبوبين: للزوج النصف، و للأخت أو الأخ الأمى السادس، و الباقي للأخت أو الأخ الأبوينى.
 زوج، مع أخ أو أخت لأم، و إخوان أو إخوات لأبوبين: للزوج النصف، و للأخت أو الأخ الأمى السادس، و الباقي للأخوة أو الأخوات الأبوينى بالسوية.

زوج، مع أخ أو أخت لأم، و ذكور، مع إناث لأبوبين: للزوج النصف، و للأخت أو الأخ الأمى السادس، و الباقي للأبوينى بالتفاضل.
 زوج، مع أخ أو أخت لأم، و إخوة لأب: للزوج النصف، و للأمى السادس، و إخوة الأبى يقتسمون (ذكرأً أو أنثى، أو كليهما، واحداً أو متعدداً) الباقي كما سبق «١».

زوج، و إخوان أو إخوات لأم، و إخوة لأبوبين (واحداً أو متعدداً، ذكرأً أو أنثى، أو كليهما): للزوج النصف، و للأمى الثالث، و الباقي

(١)- فإذا كانوا إخوة أو إخوات اقتسموا بالسوية، و إذا كانوا إخوة و إخوات اقتسموا بالتفاضل.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٢

للأبوينى، ثم إن للأمى يقسم المال بالسوية ذكوراً و إناثاً، و الأبوينى يقتسمون المال بالتفاضل، إذا كانوا ذكوراً و إناثاً.
 زوج، و إخوان أو إخوات لأم، و إخوة لأب فقط (واحداً أو متعدداً، ذكرأً أو أنثى، أو كليهما): للزوج النصف، و للأمى الثالث، و الباقي للأبى، و حال الأمى والأبى في التساوى والتفاضل، كما في السابق «٢».

زوج، و أخ و أخت أو إخوان أو إخوات لأم، و إخوة لأبوبين، و إخوة لأب: للزوج النصف، و للأمى إن كان واحداً السادس، و إن كان متعدداً الثالث، و الباقي للأبوينى، و لا شيء للأبى فقط، إذ الأبى يسقط بالأبوينى.

١٦. الزوجة مع إخوة من قسمين أو أكثر

إذا كانت الزوجة مكان الزوج في الفرض السابقة في الرقم ١٥، فللزوجة الربع، و الباقي للإخوة، كما ذكر في هذه الفروض.

١٧. أولاد الإخوة

أولاد الإخوة يقومون: مقام آبائهم، فيأخذون نصيب آبائهم.
 إذا اجتمع أولاد الأخ الأبى، و أولاد الأخ الأبوينى: كان جميع الإرث للأبوينى فقط.
 إذا اجتمع أولاد الأخ الأمى، و أولاد الأخ الأبوينى (و كان الأمى واحداً): كان للأمى سدس المال، و الباقي للأبوينى.

إذا اجتمع أولاد الأخ الأمى، وأولاد الأخ الأبويني (و كان الأمى

(٢)- إخوة الأمى (ذكوراً أو اناثاً أو كليهما) يقتسمون حصتهم (الثالث) بالسوية. و إخوة الأبى (ذكوراً و اناثاً) يقتسمون الباقي بينهم بالتفاضل.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٣
متعددأً): كان للأمى ثلث المال، و الباقى للأبويني.

إذا اجتمع أولاد الأخ الأمى، وأولاد الأخ الأبويني: قام الأبى مقام الأبويني كما فى السابقين.

إذا اجتمع أولاد الأخ الأمى، وأولاد الأخ الأبويني: سقط الأبى بالأبويني، و كان الإرث للأمى والأبويني، فقط.
بنت الأخ: ترث حصة الأخ، و ابن الأخ: يرث حصة الأخـت، فالميزان فى الإرث ذكورة و أنوثة الإخوة، لا ذكورة و أنوثة أولاد الإخوة.

أولاد الإخوة يقومون مقام آبائهم: (الإخوة) فى أنهم يشاركون الأجداد فى الإرث، كما مر فى مسائل الإخوة والأجداد.

إذا كان أولاد الإخوة متقربيـن إلى الميت بالأب: (أبا، أو أبوينياً) و كانوا ذكراً و أنثى، فالمال بينـهم للذكر ضعـف الأنثى .. و إن كانوا متقربيـن إلى الميت بالأم فقط فالـمال بينـهم بالتساوـى للـذكر مثل الأنثى.

مع وجود الإخوة: لا تصل النوبـة لأولادـهم.

و مع وجود أولاد للإخـوة: لا تصل النوبـة لأولادـهم.

١٨. الأجداد

الـجد إذا كان واحدـاً (ذكراً أم أنثى، من طرف الأب، أو من طرف الأم): له كلـالـمال.

إذا اجتمعـ الجـدـ من طـرفـ الأبـ (ذـكـراًـ أوـ أـنـثـىـ)ـ معـ الجـدـ من طـرفـ الأمـ (ذـكـرـ أوـ أـنـثـىـ):ـ فـثـلـاثـ الـمـالـ لـلـجـدـ مـنـ طـرفـ الأبـ،ـ وـ ثـلـثـ الـمـالـ لـلـجـدـ مـنـ طـرفـ الأمـ.

الـرسـائـلـ الثـلـاثـ (للـشـیرـازـیـ،ـ السـیدـ مـحـمـدـ)،ـ جـ ٢ـ،ـ صـ:ـ ٢ـ٤ـ

الأـجـدـادـ مـنـ طـرفـ الأبـ:ـ يـقـسـمـونـ الـمـالـ بـيـنـهـمـ بـالـتـفـاضـلـ لـلـذـكـرـ ضـعـفـ الـأـنـثـىـ.

الأـجـدـادـ مـنـ طـرفـ الأمـ:ـ يـقـسـمـونـ الـمـالـ بـيـنـهـمـ بـالـتـساـوىـ لـلـذـكـرـ مـثـلـ الـأـنـثـىـ.

فـلـلـأـجـدـادـ الـأـرـبـعـةـ مـنـ طـرفـ الأمـ (رـاضـيـةـ):ـ ثـلـاثـ الـمـالـ،ـ وـ لـلـأـجـدـادـ الـأـرـبـعـةـ مـنـ طـرفـ الأبـ (كـاظـمـ):ـ ثـلـاثـ الـمـالـ.

ثـمـ يـقـسـمـ مـالـ (رـاضـيـةـ)ـ بـيـنـ أـجـدـادـهـ الـأـرـبـعـةـ بـالـتـساـوىـ.

وـ يـقـسـمـ مـالـ (كـاظـمـ)ـ هـكـذـاـ:ـ لـ (بـاقـرـ)ـ ثـلـاثـ،ـ وـ لـ (خـدـيـجـةـ)ـ ثـلـاثـ.

ثـمـ يـقـسـمـ مـالـ (بـاقـرـ)ـ ثـلـاثـ لـ (مـحـمـدـ)ـ وـ ثـلـاثـ لـ (زـهـراءـ).

وـ يـقـسـمـ مـالـ (خـدـيـجـةـ)ـ ثـلـاثـ لـ (عـلـىـ)ـ وـ ثـلـاثـ لـ (فـاطـمـةـ).

فـإـذـاـ كـانـ ماـ تـرـكـهـ الـمـيـتـ (مـحـمـدـ):ـ ١٠٨ـ دـنـانـيرـ،ـ وـ قـدـ مـاتـ أـجـدـادـهـ الـأـرـبـعـةـ وـ بـقـىـ الـأـجـدـادـ الشـمـانـيـةـ:

فـثـلـاثـ الـمـالـ / ٣٦ـ يـقـسـمـ بـيـنـ (حـسـنـ وـ زـيـنـبـ وـ حـسـيـنـ وـ أـمـ كـلـثـومـ)ـ بـالـسـوـيـةـ،ـ كـلـ وـاحـدـ مـنـهـمـ ٩ـ.

وـ ثـلـاثـ الـمـالـ / ٧٢ـ يـقـسـمـ بـيـنـ أـجـدـادـ (كـاظـمـ):ـ

ثـلـاثـ / ٤٨ـ لـمـحـمـدـ وـ زـهـراءـ (لـمـحـمـدـ ثـلـاثـ / ٣٢ـ،ـ وـ لـزـهـراءـ ثـلـاثـ / ١٦ـ).

وـ ثـلـاثـ / ٢٤ـ لـعـلـىـ وـ فـاطـمـةـ (لـعـلـىـ ثـلـاثـ / ١٦ـ وـ لـفـاطـمـةـ ثـلـاثـ / ٨ـ).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٥

١٩. إرث الأجداد المنفرددين

الجد وحده لأب أو لأم: له كل المال.

الجدة وحدها، لأب أو لأم: لها كل المال.

الجد، و الجدة لأم: يقتسمان المال بالسوية.

الجد، و الجدة لأب: للجد ثلثا المال، و للجدة ثلث المال.

الجد لأب، و الجدة لأم: للجد ثلثا المال، و للجدة ثلث المال.

الجد لأم، و الجدة لأب: للجد ثلث المال، و للجدة ثلثا المال.

الجد لأب، و الأجداد لأم: للجد ثلثا المال، و للأجداد ثلث المال يقتسمونه بينهم بالسوية.

الجد لأم، و الأجداد لأب: للجد ثلث المال، و للأجداد ثلثا المال يقتسمونه بينهم للذكر مثل حظ الآتئين.

أجداد إناث لأب، و أجداد إناث لأم: للأبى ثلثا المال بالتساوي، و للأمى ثلث المال بالتساوي.

أجداد إناث لأب، و أجداد ذكور لأم: للأبى ثلثا المال بالتساوي، و للأمى ثلث المال بالتساوي.

أجداد ذكور و إناث لأب، و أجداد ذكور و إناث لأم: للأبى ثلثا المال بالتفاضل، و للأمى ثلث المال بالتساوي.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٦

٢٠. مسائل الأجداد والإخوة

مسألة ١: حال الأجداد حال الإخوة في الإرث، إلا أنه للأخ من طرف الأم سواء كان ذكرًا أو أنثى إذا كان واحدًا، كان له السادس، وإن كان متعدداً فله الثالث، أما الجد من طرف الأم، فله الثالث مطلقاً، سواء كان واحداً أو متعدداً.

مسألة ٢: الإخوة والأجداد مرتبة واحدة، ولا يلاحظ الأقرب والأبعد، فلو كان أخ للميت مع جد لأبيه ورث كلاهما، مع أن الأخ أقرب، وكذا لو كان ابن أخ مع جد للميت ورث كلاهما، مع أن الجد أقرب.

مسألة ٣: إذا كان للميت جد وجد جد، منع الجد جد الجد، وإذا كان للميت أخ وابن أخ، منع الأخ ابن الأخ.

مسألة ٤: لو اجتمع الإخوة والأجداد، فلمن يتقارب بالأم وحدها من الإخوة والأجداد: ثلث المال، و يقسم بينهم بالسوية (و ان كانوا ذكوراً وإناثاً) و لمن يتقارب بالأب من الإخوة والأجداد: ثلثا المال، و يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى (و المراد بالمتقارب بالأب، الأعم من الأبى، والأبوين).

مسألة ٥: لو خلف الميت أجداداً للأم، وأختاً واحدة للأب: فثلث المال للأجداد من الأم، و الباقي للأخت الواحدة (على المشهور).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٧

٢١. إرث الأجداد والإخوة

جد لأب، و أخ لأب أو لأبوين: يقسم المال بينهما نصفين.

جد لأب، و أخت لأب أو أبوين: للجد ثلثا المال، و للأخت ثلث المال.

جد لأب، و أخت و أخ لأبوين: للجد خمسان، و للأخ خمسان، و للأخت خمس واحد.

جد لأب، و أخت و أخ لأب: للجد خمسان، للأخ خمسان، و للأخت خمس واحد.

جد و جدة لأب، وأخت و أخ لأبوين أو لأب: لكل ذكر ضعف الأنثى.

أجداد لأب، مع أخ أو أخت لأم: للأمي السادس، والباقي للأبي، فإذا كانوا مختلفين ذكراً وأنثى يقسم المال بينهم بالتفاضل.

أجداد لأب، مع إخوة أو إخوات لأم: ثلث المال للأمي بالسوية، وثنان للأبي، فإن كانوا ذكوراً وإناثاً، فللذكر ضعف الأنثى.

جد أو جدة للأم، مع أخت للأبوين أو لأب: ثلث المال للأمي، والباقي للأخت.

أجداد للأم، مع أخت للأبوين أو للأب: للأمي الثالث بالتساوي، والباقي للأخت.

جد أو أكثر للأم، وأخوات للأب أو الأبوين: للأمي الثالث بالتساوي، والباقي للأخوات بالتساوي.

أجداد للأم، وإخوة للأب أو الأبوين: للأمي الثالث بالتساوي، وللإخوة الثناء، للذكر ضعف الأنثى.

أجداد للأم، وإخوة للأم: المال بينهم جميعاً بالتساوي وإن كانوا ذكوراً وإناثاً.

الرسائل الثلاث (الشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٨

أجداد للأب، مع أخت للأم، وأخت للأبوين أو لأب: للأخت للأم السادس، والباقي يقسم بين الأجداد والأخت الأبوين أو الأبي للذكر مثل حظ الأنثيين.

أجداد للأب، مع إخوة وأخوات لأبوين أو للأب، وإخوة وأخوات للأم: ثلث التركة لمن يتتبّع بالأم يقسم للذكر مثل الأنثى، وثناء لسائر الورثة يقسم بينهم للذكر ضعف الأنثى.

أجداد للأم، مع أخ وأخت للأم، مع أجداد للأب: لأجداد الأم وأخت و أخي الأم ثلث المال يقسم بالسوية، وثلاث المال لأجداد الأب يقسم بينهم للأثني نصف الذكر.

أجداد للأم، مع أخ أو أخت أو أكثر للأم، وأخت أو أكثر للأب أو للأبوين: للأمي سواء الجد أو الإخوة ثلث المال يقسم بينهم بالسوية، والباقي للأبي أو الأبوين يقسم بينهم بالتفاضل.

أجداد للأب، مع أجداد للأم، وإخوة وأخوات للأم: ثلثان لأجداد الأب يقسم بينهم للأثني نصف الذكر، وثلث للأمي جداً وإخوة يقسم بينهم بالتساوي.

أجداد للأب، وأجداد للأم، مع أخت للأبوين أو للأب: لأجداد الأم ثلث المال يقسم بالتساوي، والباقي للأبي أو الأبوين جداً وإخوة يقسم بينهم بالتفاضل.

أجداد للأب، وأخت أو اختان للأبوين أو للأب، مع أجداد للأم، وإخوة للأم: للأمي جداً وإخوة الثالث يقسم بينهم بالسوية، والباقي أو الأبوين جداً أو إخوة الثناء للذكر ضعف الأنثى.

٢٢. الزوج أو الزوجة مع الأجداد فقط

الزوج، مع الأجداد للأب أو الأبوين: للزوج النصف، والباقي للأجداد بينهم بالتفاضل.

الرسائل الثلاث (الشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٢٩

الزوج، مع الأجداد للأم: للزوج النصف، والباقي للأجداد بينهم بالتساوي.

الزوجة، مع الأجداد للأب أو الأبوين: للزوجة الربع، والباقي للأجداد بينهم بالتفاضل.

الزوجة، مع الأجداد للأم: للزوجة الربع، والباقي للأجداد بينهم بالتساوي.

الرسائل الثلاث (الشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣٠

٢٣. الزوج أو الزوجة مع الإخوة فقط

الزوج، مع الإخوة للأب أو الأبوين: للزوج النصف، و الباقى للإخوة بينهم بالتساوى.
 الزوج، مع الأخوات للأب أو الأبوين: للزوج النصف، و الباقى للأخوات بينهم بالتساوى.
 الزوج، مع الإخوة و الأخوات للأب أو الأبوين: للزوج النصف، و الباقى للإخوة و الأخوات بينهم بالتفاضل.
 الزوج، مع الإخوة للأم: للزوج النصف، و الباقى للإخوة بينهم بالتساوى، ذكرأً و اثني.
 الزوجة، مع الإخوة للأب أو الأبوين: للزوجة الرابع، و الباقى للإخوة بينهم بالتساوى.

شيرازى، سيد محمد حسينى، الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ٣ جلد، هـ ق

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ح ٢، ص: ٣٠
 الزوجة، مع الأخوات للأب أو الأبوين: للزوجة الرابع، و الباقى للأخوات بينهم بالتساوى.
 الزوجة، مع الإخوة و الأخوات للأب أو الأبوين: للزوجة الرابع، و الباقى للإخوة و الأخوات بينهم بالتفاضل.
 الزوجة، مع الإخوة للأم: للزوجة الرابع، و الباقى للإخوة بينهم بالتساوى ذكرأً و اثني.
 الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ح ٢، ص: ٣١

٤٤. الزوج أو الزوجة مع الأجداد والإخوة معاً

الزوج، مع أخ أو اخت للأم، و أجداد للأب أو للأبوين: للزوج النصف، و للأخ أو الاخت الأمى السادس، و الباقى للأبى أو الأبوينى يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوج، مع إخوة للأم، و أجداد للأب أو للأبوين: للزوج النصف، و لإخوة الأم الثالث يقسم بينهم بالسوية، و الباقى للأجداد يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوج، مع أخ أو اخت أو أكثر للأم، و أجداد للأم: للزوج النصف، و الباقى يقسم بين الأجداد والإخوة بالسوية.
 الزوج، مع أخ أو اخت أو أكثر للأب أو الأبوين، و أجداد للأب أو للأبوين: للزوج النصف، و الباقى للباقي يقسم بينهم بالتفاضل للذكر ضعف الأنثى.

الزوج، مع أخ أو اخت أو أكثر للأب أو الأبوين، و أجداد للأم الثالث، يقسم بينهم بالسوية، و الباقى للأبى أو الأبوينى يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوج، مع إخوة، و أجداد الأب أو الأبوين، و إخوة و أجداد الأم: للزوج النصف، و لإخوة و أجداد الأم الثالث يقسم بينهم بالسوية، و الباقى للأبى أو الأبوينى يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوجة، مع أخ أو اخت للأم، و أجداد للأب أو للأبوين: للزوجة الرابع، و للأخ أو الاخت الأمى السادس، و الباقى للأبى أو الأبوينى يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوجة، مع إخوة للأم، و أجداد للأب أو للأبوين: للزوجة الرابع، و لإخوة الأم الثالث يقسم بينهم بالسوية، و الباقى للأجداد يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوجة، مع أخ أو اخت أو أكثر للأم، و أجداد للأم: للزوجة
 الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ح ٢، ص: ٣٢
 الرابع، و الباقى يقسم بين الأجداد والإخوة بالسوية.

الزوجة، مع أخ أو أخت أو أكثر للأب أو الأبوين، وأجداد للأب أو للأبوين: للزوجة الرابع، والباقي للباقي يقسم بينهم بالتفاضل للذكر ضعف الأنثى.

الزوجة، مع أخ أو أخت أو أكثر للأب أو الأبوين، وأجداد للأم: للزوجة الرابع، وأجداد الأم الثالث، يقسم بينهم بالسوية، والباقي للأب أو الأبوين يقسم بينهم بالتفاضل.

الزوجة، مع إخوة، وأجداد الأب أو الأبوين، وإخوة وأجداد الأم: للزوجة الرابع، والإخوة وأجداد الأم الثالث يقسم بينهم بالسوية، والباقي للأب أو الأبوين يقسم بينهم بالتفاضل.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ۲، ص: ۳۳

الطبقة الثالثة الأعمام والأحوال

٢٥. مسائل الأعمام والأحوال

المسألة ١: الأعمام والعمات، والأحوال والحالات، صنف واحد يمنع الأقرب منهم الأبعد.

المسألة ٢: مع وجود الأعمام والعمات والأحوال والحالات، من طرف الأبوين، لا يرث هؤلاء إذا كانوا من طرف الأب فقط، مثلًا إذا كان لأب الإنسان أخوان اثنان، أحدهما من أبيه وأمه، والآخر من أبيه فقط، ورثه من كان أبوينياً ولم يرثه من كان أبياً فقط.

المسألة ٣: إذا اجتمع أحد هؤلاء الأربعه من طرف الأب فقط، وأحدتهم من طرف الأم، قام الأبى مكان الأبويني في الإرث.

المسألة ٤: إذا اجتمع أحد هؤلاء الأربعه من طرف الأبوين، وأحدهم من الأم، فإن كان الأمى واحداً ورث سدس المال والباقي للأبويني، وإن كان الأمى أكثر من واحد، ورث ثلث المال والباقي للأبويني.

المسألة ٥: الأعمام والعمات، إن كانوا للأبوين أو للأب فقط، فالمال يقسم بينهم بالتفاضل أى للذكر ضعف الأنثى وإن كانوا للأم، فالمال يقسم بينهم بالتساوي.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ۲، ص: ۳۴

المسألة ٦: الأحوال وال الحالات، يقسم المال بينهم بالتساوي، فللذكر مثل الأنثى.

المسألة ٧: إذا اجتمع الأعمام أو العمات، مع الأحوال أو الحالات، فالثالث للأحوال واحداً كان أو متعدداً ذكراً أو أنثى، والثانى للأعمام.

المسألة ٨: أولاد الأعمام والأحوال، يقومون مقام آبائهم مع عدم الآباء ويخذلون نصيب آبائهم.

المسألة ٩: لو وجد أحد من الطبقة السابقة (أى طبقة الأعمام والأحوال وأولادهم) لا ترث الطبقة اللاحقة أى (أعمام الأب وأحواله) و(أعمام الأم وأحوالها).

المسألة ١٠: يستثنى من المسألة (٩) ابن عم للأبوين، وعم للأب خاصة، فإن ابن العم للأبويني مقدم على العم الأبى، مع أن العم الأبى أقرب نسباً.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ۲، ص: ۳۵

٢٦. الأعمام والعمات

عم واحد، أو عمّة واحدة (الأب، أو لأبوين، أو لأم): له كل المال.

الأعمام (الأب، أو لأبوين، أو لأم): لهم كل المال يقتسمونه بالسوية.

العمات (لأب، أو لأبوبين، أو لأم): لهن كل المال بالسوية.

أعمام، و عمات (لأب، أو لأبوبين): يقسم المال بينهم للذكر مثل حظ الأنثيين.

أعمام، و عمات لأم: يقسم المال بينهم بالتساوي للذكر مثل الأنثى.

عم أو عمّة لأب، و عم أو عمّة لأبوبين: يسقط الأبى بالأبوبين، والأبوبين إن كان واحداً يأخذ المال، وإن كان أكثر فللذكر ضعف الأنثى.

عم، أو عمّة لأم، و عم أو عمّة لأبوبين: سدس المال للأم الواحد، و البقية للأبوبين.

أعمام أو عمات لأم، و عم أو عمّة لأبوبين: ثلث للأم و إذا كانوا ذكراً و أنثى يقسم بينهم بالتساوي، و البقية للأبوبين يقسم بينهم بالتفاصل.

عم أو عمّة لأم، و عم أو عمّة لأب: يقوم الأبى مقام الأبوبين كما في الفرضين السابقين، و للأم السدس إن كان واحداً، و الثالث إن كان أكثر.

عم أو عمّة لأب، و عم أو عمّة لأم، و عم أو عمّة لأبوبين: يسقط الأبى فلا إرث له، و المال للأم و الأبوبين كما تقدم في الفرضين السابقين رقم ٧ و ٨.

ابن عم لأبوبين، مع عم لأب: يقدم ابن عم الأبوبين على عم الأب للنص الخاص.

الرسائل الثلاث (الشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣٦

ابن عم لأبوبين، مع عمّة لأب: كل الإرث لعمّة الأب، و لا شيء للأبوبين.

بنت عم لأبوبين، مع عم أو عمّة لأب: الاحتياط التصالح بين الاثنين.

مسألة: لا فرق في الفرضين الأخيرين بين تعدد ابن العم أو وحدته، و تعدد العمّة الأبى أو وحدتها.

٤.٢٧ الأخوال و الحالات

حال واحد، أو حالة (لأب، أو لأم، أو لأبوبين): له كل المال.

أخوال، أو حالات (لأب، أو لأم، أو لأبوبين): لهم كل المال بالسوية.

أخوال، و حالات (لأب، أو لأم، أو لأبوبين): يقسم المال بينهم بالسوية للذكر مثل الأنثى.

حال أو حالة لأم، مع الأبى من الحال أو الحالة: السدس للأم، و الباقي للأبى.

حالات أو أخوال لأم، مع الأبى من الحال أو الحالة: الثالث، للأم يقسم بينهم بالسوية، و الباقي للأبى يقسم بينهم بالسوية أيضاً.

حال أو حالة لأب، و حال أو حالة لأبوبين: كل المال للأبوبين.

حال أو حالة لأب، و حال أو حالة لأم، و حال أو حالة للأبوبين: لا شيء للأبى، و المال بين الأم و الأبوبين كما يذكر في الفرضين اللاحقين.

حال أو حالة لأم، مع الأبوبين من الحال أو الحالة: للأم سدس المال، و الباقي للأبوبين بالسوية.

حالات أو أخوال لأم، مع الأبوبين من الحال أو الحالة: للأم الثالث، و الباقي للأبوبين بالسوية.

الرسائل الثلاث (الشيرازي، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣٧

حال و حالة لأم أو أخوال و حالات لأم، مع الأبى أو الأبوبين: للأم السدس إن كان واحداً و إن كان متعدداً فالثالث بالسوية، و الباقي للأبى أو الأبوبين.

حال و حالة لأب أو أخوال و حالات لأب، مع الأمى فقط: للأم سدس المال إن كان واحداً، و ثلثه إن كان متعدداً، و الباقي للأبى.

حال و حالة لأب أو أخوال و حالات لأب، مع الأبوين: كل المال للأبويني ولا شيء للأبى.
مسئلة: التقسيم بين الحال و الحالة بالسوية دائمًا لأنهم ينتسبون إلى الميت بالأم.

٢٨. الأعمام والأخوال

عم أو عمة، و حال أو حالة (الأب كانا، أو الأبوين): ثلث المال للحال أو الحالة، و ثلاثة للعم أو العممة.
أعمام، و أخوال (الأبوين، أو الأب): ثلث المال للأخوال بالسوية، و ثلاثة للأعمام بالسوية.
عمات، و حالات (الأبوين، أو الأب): ثلث المال للحالات بالسوية، و ثلاثة للعمات بالسوية.
أعمام، و خالات (الأبوين، أو الأب): ثلث المال للحالات بالسوية، و ثلاثة للأعمام بالتساوي.
عمات، و أخوال (الأبوين، أو الأب): ثلث المال للأخوال بالسوية، و ثلاثة للعمات بالتساوي.
عم و عمة، و حال و حالة (الأبوين، أو الأب): ثلث المال للحال و الحالة بالتساوي، و ثلاثة للعم و العممة بالتفاضل.
أعمام، و عمات، و أخوال، و حالات (الأبوين، أو الأب): ثلث المال
الرسائل الثلاث (الشيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣٨

للأخوال و الحالات بالتساوي، و ثلاثة للعمات و الأعمام بالتفاضل.

أعمام، و عمات، و أخوال، و حالات (للأم): ثلث المال للأخوال و الحالات بالسوية، و البقية للأعمام و العمات بالسوية.
أعمام أو عمات لأبوين أو لأب، و أخوال لأب أو لأبوين: ثلثا المال للأعمام أو العمات بالتساوي، و ثلاثة للأخوال أو الحالات بالسوية.
أعمام أو عمات لأبوين أو لأب، و حالات للأم: ثلثا المال للأعمام أو العمات بالتساوي، و ثلاثة للحالات بالسوية.
حال أو حالة للأم، مع أعمام أو عمات لأبوين أو لأب: ثلث المال للأم، و البقية للأعمام أو العمات بالسوية.
أعمام و عمات لأم، و أخوال و حالات لأبوين أو لأب: ثلثا المال للأعمام و العمات بالتساوي، و ثلاثة للأخوال و الحالات بالتساوي.
عم و عمة لأم، و حال و حالة لأبوين أو لأب: ثلثا المال للعم و العممة بالتساوي، و ثلاثة للحال و الحالة بالتساوي.
أعمام و عمات للأم، مع حال أو حالة للأم: ثلث المال للحالة أو الحال، و ثلاثة للأعمام و العمات بالسوية.
عم أو عمة للأم، مع أخوال و حالات للأم: ثلث المال للأخوال و الحالات بالسوية، و ثلاثة للعم أو العممة.

الرسائل الثلاث (الشيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٣٩

٢٩. انضمام الزوجة أو الزوج مع المذكورين

إذا انضم الزوج إلى من ذكر: فله النصف، و الباقي يقسم بين المذكورين.
و إذا انضمت الزوجة إلى من ذكر: فلها الرابع، و الباقي يقسم بين المذكورين.

٣٠. أولاد الأعمام وأولاد الأخوال

ولد واحد، أو بنت واحدة، للعم، أو للحال: له كل المال.
ولد واحد، أو بنت واحدة، للعممة، أو للحالة: له كل المال.
ابن عم أو عمة، و ابن حال أو حالة: لابن العم أو العممة ثلثان، و لابن الحال أو الحالة ثلث.
ابن عم أو عمة، و بنت حال أو حالة: لابن العم أو العممة ثلثان، و لبنت الحال أو الحالة ثلث.
بنت عم أو عمة، و ابن حال أو حالة: لبنت العم أو العممة ثلثان، و لابن الحال أو الحالة ثلث.

بنت عم أو عمة، و بنت خال أو خالة: لبنت العم أو العمّة الثالثان، و لبنت الخال أو الخالة الثالث.

ابن عم، و خال أو خالة: تمام المال للخال أو الخالة.

عم أو عمة، و ابن خال: تمام المال للعم أو العمّة.

ابن العم، و ابن العم: تمام المال لابن العم.

ابن الخال و ابن ابن الخال: تمام المال لابن الخال.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٤٠

ابن العم لأبوين، و ابن العم لأب: تمام المال لابن عم الأبوين.

ابن العم لأبوين، و ابن العم لأم: سدس المال للأمّي، و الباقي للأبوينى.

ابن العم لأب، و ابن العم لأم: سدس المال للأمّي، و الباقي للأبى.

أولاد العم لأبوين، مع أولاد العم لأم، و أولاد الخال لأبوين، و أولاد الخال لأم: لأولاد الخال ثلث التركة (سدس الثلث للأمّي، و البقية

للأبوينى)، و لأولاد العم ثلثا التركة (سدس الثلثين للأمّي و البقية للأبوينى).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٤١

الخاتمة

هذه هي أوليات المسائل التي أردنا إيرادها في هذه الرسالة، مراعياً في ذلك الوضوح الممكن ..

و ربما كان هناك عدم انسجام في كيفية تقسيم الجداول أو عدم استجابة بعضها لجدول منسق واحد يعطي كل المسائل، مما يوجب اضطراب مسائل الإرث، إلا إذا أردنا تضخيم الكتاب مما قد يكون ضره أقرب من نفعه.

كما أن في بعض الموارد أعطينا الحكم بالمثال، و أسلقنا المكرر، مثلاً ذكر (ابن العم) مثلاً له (و لابن العمّة)، أو ذكر (بنت الخال) مثلاً لها و (لابن الخال) و هكذا.

ثم أن التوضيح في هكذا كتاب ناقص مهما أورد المؤلف من الأمثلة، و إنما يمكن التوضيح الكامل فيما إذا جعلت دوائر للإرث، كل دائرة لها محور باسم أحد الباقين من الميت، ثم تدار الدائرة على من مع الباقي، ليوضح: هل يرث أم لا؟ و كم يرث؟

مثلاً: يجعل القطب (الأب) و حوله في دائرة: (الأم) (البنت الواحدة) (الابن) (البستان فأكثر) (الأخ) (العم) (الخال) (الجد) و هكذا، يعني أن الميت إذا كان له (أب) و كانت له هؤلاء الأقرباء فمن يرث منهم؟ و كم يرث؟.

كما أن الأفضل في التقسيم الكتابي أن يجعل (مشجرات) أو (أعمدة)، و يبين أمام كل غصن أو عمود: قدر الإرث أو عدم الإرث، مثلاً هكذا:

مع ملاحظة ما ذكرناه سابقاً من أن أعمام و أخوال الميت نفسه يقدمون في الإرث على أعمام و أخوال أبيه.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٢، ص: ٤٢

و إن لم أجده كتاباً يؤدى مهمته بيان مسائل الإرث في وضوح واستقامة واستيعاب، بحيث يسهل للوكلاه الذين هم في مختلف البلدان - و حتى من ليس له حظ وافر في العلم - استخراج كافة المسائل بسرعة و عدم التباس و استخراج المسائل التي هي في محل الابتلاء، و اللازم سد هذه الثغرة و الا لم يؤمن من الخلط و الاشتباه و إعطاء غير ذي الحق و حرمان ذي الحق.

و من الجدير أن نقول أن ما ذكرناه ليس خاصاً بـ-(الإرث)، بل (القضاء) أيضاً يحتاج إلى جمع مسائله في رسالة مستقلة، بحيث تكون واضحة و متوسطة، و هكذا بعض الكتب الفقهية الأخرى، و إلا - فما ذا يعمل الوكيل في مختلف القضايا التي ترفع إليه طول عمره إذا لم يؤت حظاً وافراً من الاجتهد؟

هذا بالنسبة إلى من يقول بجواز قضاء غير المجتهد المطلق كما هو الأقرب، بل لا يبعد التقليد في فصل الخصومات، كما اختاره بعض الفقهاء أيضاً.

ولو أمر بعض الفقهاء المراجع العظام، جماعة من أهل الفضل والاجتهاد، أن يدونوا مثل هذه الكتب الخاصة بـ-(الإرث) و(القضاء) و ما أشبه، و بعد تصحیح الفقيه و تطبيقها لنظره يؤمر بطبعها و نشرها بكميات كافية في مختلف البلاد، لكن في ذلك خدمة للإسلام والمسلمين، والله الموفق المعين.

سُبْحَانَ رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ وَصَلَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.
كرباء المقدسة

محمد بن المهدى الحسينى الشيرازى

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣

٣- كيف ينظر الإسلام إلى السجين؟

[مقدمات التحقيق]

[المدخل]

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ

الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مَالِكِ يَوْمِ الدِّينِ
إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ

أَهْدَنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ
صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ

غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ
وَلَا الضَّالِّينَ

صدق الله العلى العظيم

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥

كلمة الناشر

إن الإسلام العظيم دين شامل لكل جوانب الحياة .. فلم يترك الإسلام جانباً من جوانب الحياة إلّا و تكلم عنه و بين لنا كيفية السير فيه. و قضية السجن و السجين هي من أهم القضايا التي تشغل العالم اليوم و خصوصاً منظمات حقوق الإنسان و ما اشبه .. فهناك الكثير من الدول و ربما جميعها قد اخطأت في نظام السجون، و لم تراع حق السجين كاملة، ناهيك عن الدول التي جعلت من السجون مقابر جماعية، و ...

ولكن الإسلام حيث ضمن الحريات الفردية و الاجتماعية في مختلف جوانب الحياة فلم ير السجن الا في أقصى حالات الضرورة، و

رسم للسجن و السجين افضل اسلوب يضمن كافة حقوق السجين بما للكلمة من معنى.
اما ما نراه اليوم في بلادنا، و حتى في البلاد التي تدعى الحرية و الديمقراطية، من التعذيب و تضييع حقوق السجين، فالإسلام براء من كل ذلك، و من كل مظاهر العنف و الإنسانية مع السجين او غيره.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٦

لقد رسم الإسلام لنا طریقاً سوياً نمشی عليه بالنسبة لموضوع السجناء .. كما أعطى للسجين حقوقاً تتفق أمامها متحيرةً منظمات حقوق الإنسان و غيرها ممن يدعون الديمقراطية.

لقد جعلوا السجن في بلادنا مركزاً لكتب الكفاءات و موتها و للتعذيب و الاصابة بالأمراض الجسدية و النفسية .. فعند ما يخرج السجين ترى آثار التعذيب بادية على جسده و روحه، بينما الإسلام يجعل السجن مركزاً لتربيه السجين و إعادة تأهيله بل و تعليمه و تقدمه في مختلف المجالات، و حتى إتاحة الفرص الاقتصادية له .. فالسجين يخرج إلى المجتمع بأخلاق و تربية صالحة و بنظره جديدة إلى الحياة مفعمة بحب الناس و بالخير.

و من هنا كان لا بد من تعريف العالم بما يحمله الإسلام من رحمة و إنسانية لا مثيل لها للسجين، و انطلاقاً من هذه النقطة كتب سماحة المرجع الديني آية الله العظمى السيد محمد الحسيني الشيرازى (دام ظله) بحثه الفقهى القيم فى هذا الموضوع ليشرح فيه حقوق السجين و ما يجب على الحكومة أن تقدم له من أسباب الراحة و بين أسلوب التعامل الصحيح مع السجين.
 فهو بهذا يقدم لنا صورة ناصعة للبياض عن ديننا الإسلامي العظيم الذى لم يترك صغيراً ولا كبيراً إلا أخذاها.

نسأل الله عز و جل أن يوفق الدول الإسلامية و غيرها لتطبيق هذه الحقوق، انه سميع مجيب.

مؤسسة المصطفى للتحقيق و النشر

بيروت- لبنان ص ب: ١٣ / ٥٩٥١

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٧

المقدمة

الحمد لله رب العالمين* و صلى الله على محمد و آله الطاهرين.

السجين إنسان له كرامته و حريته المقررة من قبل الله سبحانه و تعالى، فاللازم الاقتصار في السجن على أقل قدر ممكن من الضيق مما يصدق عليه مسمى «السجن»، فإن (الضرورات تقدر بقدرها) «١» سواء كان السجن شرعاً- إذ أن الشرع لا يسجن إلا في موارد خاصة نادرة، و هي بالنسبة إلى السجون العرفية أو المتعارفة اليوم أقل من الواحد في الألف- أو غير شرعاً كما هو المتعارف في عالم اليوم، فمن الضروري على الدولة إسلامية و غير إسلامية مراعاة السجين مراعاة تناسب كرامته.

فإن هناك في سجون اليوم غير الشرعية محظيين:

١- محروم أصل السجن.

٢- و محروم كفيته.

فإذا فعلت الدولة الحرام الأول لقوانينها الباطلة فيلزم أن

(١)- قاعدة: فقهية مشهورة، راجع (موسوعة الفقه) كتاب القواعد الفقهية.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٨

لا تفعل الحرام الثاني.

و على أي .. فاللازم مراعاة السجين كأنه مطلق في الخارج «٢» باستثناء أصل السجن، و ذلك إنما يكون بأمور نشير إلى بعضها وقد اقتبسناها من مختلف الأدلة الشرعية و بعض الاطلاقات، فإن (الناس مسلطون على أموالهم و أنفسهم) «٣». كما اقتبسنا بعضها من النظام العالمي للسجون مصداقاً و ان كان كل القواعد الفقهية يشملها. و الله هو الموفق المستعان.

قم المقدسة

محمد الشيرازي

(٢)- أي غير مسجون.

(٣)- قاعدة فقهية صدرها رواية، انظر غوالى الثالثى: ج ١ ص ٢٢٢ الفصل التاسع و نهج الحق: ص ٤٩٤ الفصل السابع، و راجع ايضا الفقه (القواعد الفقهية) قاعدة التسلط ص ١٣٥ . الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٩

[رأفة الإسلام إلى الإنسان ولو كان في السجن]

حرية المعاملات

الأول: حرية السجين في إجراء جميع المعاملات، من البيع و الشراء و الرهن و الإجارة و المضاربة و المزارعة و المساقاة و الحوالة و حتى الكفالة في صورها الممكنة، وغيرها، سواء في داخل السجن أو خارجه، بواسطة الهاتف أو عبر الوكيل أو ما أشبه.

النکاح و ما أشبه

الثاني: ممارسة عقد النکاح أو الطلاق بأقسامه المختلفة، لنفسه أو غيره من كان وكيلًا عنه أو ولیاً عليه، و سواء بالنسبة إلى السجناء أو الخارجين عن السجن، و يصح كونه شاهد الطلاق، أو النکاح حيث المستحب الأشهاد فيه، و كذلك بالنسبة إلى كونه وصيا أو موصيا، أو متوليا لوقف، أو ما أشبه ذلك.

الشهادة تحملأ و أداء

الثالث: كونه شاهداً تحملأ أو أداءً، سواء لمن هو في السجن أو خارجه، إذ من الممكن تحمل الشهادة أو أداؤها بواسطة الهاتف بعد إحراز صحتها، نعم استشكلنا في (الفقه) في تحمل شهادة الطلاق من غير مجلسه إذا كان الشهود في غير محل المطلق و ارتبطوا بسبب التلفونات المتعددة الخطوط أو ما أشبه.

الخطابة و الكتابة و ما أشبه

الرابع: ممارسة الخطابة و التعليم و الكتابة بمختلف أشكالها و حتى للجرائد و المجلات .. و إلقاء الخطب و المحاضرات و عرض الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٠ التمثيليات لمن في داخل السجن أو خارجه، بواسطة الراديو أو التلفزيون أو ما إلى ذلك .. و كذلك لا يمنع عن مطالعة الكتب و الجرائد و المجلات و متابعة الأحداث عبر الإذاعة و التلفاز و ما أشبه.

المهن المختلفة

الخامس: ممارسة المهن كالنجراء و الحداده و الحياكة و النقش و صنع المصنوعات اليدوية و غيرها، و ما أشبه.

الرياضة

السادس: توفير الأماكن الخاصة للرياضة، بالإضافة إلى ساحة واسعة يستطيع السجين من خلالها التمثي.

الهوايات الشخصية

السابع: السماح له بالاهتمام بهواياته الشخصية كتعليق اللوحات و الزخرفات و جعل المزهريات و ما أشبه، و حتى الحيوانات الأليفة و غير الأليفة مما تحفظ في الأقفال، كالهرة و الدجاجة و الإوزة و طيور الحب و البلابل، بل و حتى مثل الفهد و ما أشبه ذلك، مع مراعاة الموارد.

اللقاء بالعائلة

الثامن: أن يسمح للسجين بزيارة عائلته له في أي وقت شاءوا، و كذلك بالنسبة إلى المرأة زياره زوجها لها، كما يسمح للسجين ببقاء عائلته معه.

و قد ورد أن أمير المؤمنين علياً عليه السلام أجاز لعائلة السجين ذلك. ففي العجفريات بسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه عن جده

عن

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١١
على عليه السلام:

إن امرأة استعدت علياً عليه السلام على زوجها، فأمر على عليه السلام بحبسه- و كان الزوج لا ينفق عليها إضرارا بها- فقال الزوج:
احبسها معى، فقال على عليه السلام: لك ذلك، انطلق معه لا عليك أحداً «٤».

الفصل في موارد

التاسع: فصل السجناء بعضهم عن بعض إذا أرادوا ذلك، كما يلزم الفصل بين الرجال و النساء و الصبيان فيما إذا كان ذلك خوفاً الفتنة أو المشكلة، و كذلك فصل الخطرين منهم عن غيرهم، بل و فصل المؤذى للسجناء بسبب جنون أو نحوه.
أما إذا لم يكن محذور كما إذا شاءت العائلة أن تكون مع ولی أمرها فلا بأس بسجنهم جميعاً في مكان واحد.

الرعاية الصحية

العاشر: يلزم توفير الشروط الصحية للسجناء، من حيث السعة و الهواء و الإضاءة و التدفئة و التبريد و الأدواء الصحية حتى لقضاء الحاجة مع لياقتها و نظافتها، و تهيئة حمامات كافية يراعى فيها الفصول السنوية، فيتوفى فيها الماء الحار و الماء البارد و ما أشبه، و يكون الذهاب إلى الحمام حسب رأى السجين نفسه، و اللازم صيانة هذه الأماكن و نظافتها باستمرار من قبل الدولة.
و من اللازم أيضاً أن يتتوفر للسجين ما يلزمته من الأطباء و الأدوية و يسهل عليه مراجعة أى طبيب شاء حتى في خارج السجن.

المأكل و المشرب المناسب

(٤)- الجعفريات: ص ١٠٨ باب حبس الزوج.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٢

الحادي عشر: تزويد السجين بالأكل و المشرب و الملبس بما يناسبه و يناسب الفصول كالصيف و الشتاء و نحوهما، كل ذلك فى سعة و رفاه، نعم ورد «٥» في الشريعة التضييق على بعض السجناء و ذلك لرجاء أن الضيق يؤدي إلى الانقلاب- كما هو الغالب- فيخرج من السجن بانقلابه.

ويدل على المستثنى منه: بالإضافة إلى القواعد العامة، ما ورد عن جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام): أن على بن أبي طالب (صلوات الله عليه) لما ضربه ابن ملجم، قال: (احبسوا هذا الأسير و أطعموه و اسقوه و أحسنوا إساره فإن عشت فأنا أولى بما صنع بي، إن شئت استنقذت، وإن شئت عفوت، وإن شئت صالحت، وإن مت فذلك إليكم فإن بدا لكم أن تقتلوه فلا تمثروا به) «٦». لكن لا يخفى أن الإمام عليه السلام أحب أن يغفو أولياؤه عن ابن ملجم من دون أن يلزمهم بذلك كما في كلام له في نهج البلاغة «٧» وفيه: (أنا بالأمس صاحبكم واليوم عبرة لكم و غداً مفارقكم، إن أبق فأنا ولی دمي، وإن أفن فالفناء ميعادي، وإن أعف فالعفو لى

(٥)- راجع فقه الرضا: ص ٢٤٨ باب الإيذاء و اللعان، فيمن آلى زوجته و أبي أن يرجع إليها فقال: (قيل له طلق فإن فعل و إلا حبس في حظيرة من قصب و شدد عليه/ في المأكل و المشرب حتى يطلق). و كذا غوالى الثنالى: ج ٣ ص ٣٩٥ باب المواريث، و فيه: (و المرأة إذا ارتدت استبيت فإن تابت و رجعت و إلا خلدت السجن و ضيق عليها). و في مستدرك الوسائل: ج ٦ ب ١٧ ص ٢٧ ح ٦٣٥٤: (إن علياً عليه السلام كان يخرج الفساق إلى الجمعة و كان يأمر بالتضييق عليهم).

(٦)- قرب الإسناد: ص ٦٧.

(٧)- نهج البلاغة: الخطبة ١٤٩ الفقرة ٤.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٣
قربه و هو لكم حسنة فاعفوا أَلَا تُجْبُونَ أَنْ يَغْفِرَ اللَّهُ لَكُمْ «٨» إلى آخر كلامه عليه السلام.
و أما المستثنى فهو المولى إذا أبي أن يفيء أو يطلق و ما اشبه، ففي خبر غياث بن إبراهيم عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (كان أمير المؤمنين عليه السلام إذا أبي المولى أن يطلق، جعل له حظيرة من قصب و أعطاه ربع قوته حتى يطلق) «٩» و من المعلوم أن هذا التشديد إنما هو من جهة أنه يطلق أو يرجع فيخرج من السجن.
و في رواية أخرى «١٠»: (إنه إن فاء: و هو أن يرجع إلى الجمعة، و إلا حبس في حظيرة من قصب و شدد عليه في المأكل و المشرب حتى يطلق).

قلامذة السجين

الثانى عشر: يسمح للتلاميذ إذا كان مدرساً، و لرواد منبره إذا كان خطيباً، في الحضور عنده لإلقاء الدرس عليهم أو إلقاء الموعظ، وكذلك يسمح لمن يتباحثون معه بارتياد السجن للمباحثة بشرط عدم إيذاء الآخرين.

(٨)- سورة النور: ٢٢.

(٩)- الكافى: ج ٦ ص ١٣٣ ح ١٣.

(١٠)-الفقه: ج ٣ ص ٥٢٤ ح ٤٨٢٤ ب ٢.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٤

الارتياح النفسي

الثالث عشر: إذا كان السجين في أزمة نفسية لزم السماح له بمراجعة الطبيب النفسي، وكذا إذا لم يكن يشعر هو بذلك أحضرت له إدارة السجن الطبيب النفسي، وإذا احتاج النقل إلى المستشفى للعلاج نقل إليه، كما يلزم في السجن توفير ما يوجب الارتياح النفسي للسجين و عدم ما يسبب الانزعاج و ما أشبه.

من حقوق النساء

الرابع عشر: يلزم أن يكون في سجون النساء أماكن خاصة لرعايتها و مداراتها، فانهن ريحانة و لسن بقهرمانة كما في الحديث الشريف «١١»، وإذا كانت ولادة للمرأة و لم يكن تيسير في السجن أو لم ترد ذلك نقلت إلى دار الولادة .. و يلزم علاجهن قبل و أثناء و بعد الولادة.

كما يسمح للأمهات الارتباط بأطفالهن، و تهيأ أماكن خاصة للحضانة إذا كان الطفل معها، فلها حريتها كما إذا كانت في خارج السجن.

المفتش لصالح السجناء

الخامس عشر: يلزم أن يكون هناك مفتش عن أحوال السجناء، و أنه هل تطبق القوانين المرتبطة برعاية السجين في كل التواحي المذكورة أم لا؟.

و من الضروري أن لا يكون المفتش من نفس خط إدارة السجن لإمكان تواطئهم على السجين، بل يكون من خط آخر

(١١)-الكافى: ج ٥ ص ٥١٠ ح ٣ و فيه: عن على عليه السلام (إإن المرأة ريحانة و ليست بقهرمانة).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٥
كحزب معارض أو ما أشبه ذلك ..

و إذا رأى المفتش النقص و علم بأن إدارة السجن لا تهتم بالكميل رفع الأمر إلى الجهات العليا لإصلاح تلك النواقص.

تأديب السجناء

السادس عشر: لا- يحق لإدارة السجن تأديب السجناء، بل اللازم عند إساءتهم مراجعة الشرطة، فيلزم أن يكون فصل بين السجن و الشرطة .. و كأن السجين إنسان حر في خارج السجن كيف كان يعامل معه حينذاك .. كذلك يعامل داخل السجن. و لا حق لإدارة السجن إعطاء الصلاحية لبعض السجناء في تأديب الآخرين.

نعم لا بأس بتدریس بعض السجناء بعضهم الأخلاق أو ما أشبه من العلوم الدينية و الدینیویة، أو عقد لهم حلقات سياسية أو اجتماعية أو اقتصادية أو غيرها .. يديرها بعض السجناء للآخرين.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٦

إذا أجرم السجين

السابع عشر: إذا فعل السجين ما يخالف القانون الشرعي أُجريت عليه عقوبات و نحوها كما يجرى عند الشرطة و المحاكم في خارج السجن، فالجرائم التي يرتكبها المسجونون داخل السجون لها عقاب سائر الناس، و القوانين بالنسبة إليهم و إلى غيرهم واحدة.

اتخاذ المحامي

الثامن عشر: إذا أراد السجين أخذ محام للدفاع عنه كان له ذلك، و هكذا ان احتاج إلى مترجم، ثم إذا كان له مال صرف من مال نفسه و إلا فالصرف من مال السجن.

لا للتعذيب مطلقاً

التاسع عشر: يمنع منعاً باتاً العقوبات اللاإنسانية و القاسية بالنسبة إلى السجناء و لو كانت بذرية التأديب، فلا يجوز وضع السجين في زنزانة منفردة، و لا في مكان مظلم، و لا ملء الزنزانة بالماء، و لا ربطه بالحائط، و لا ما أشبه ذلك من أساليب التعذيب .. كما يمنع مطلق وسائل الإكراه فيأخذ الاعتراف، من السلاسل والأغلال و التثقيل بالحديد و غيرها.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٧

التعليمات الازمة

العشرون: يعطى لكل سجين تعليمات السجن و يعرّفوه حقوقه فيها و ما له و ما عليه، كتابة لمن يعرف القراءة، و بواسطة الأشرطة الصوتية أو ما أشبه لمن لا يعرف الكتابة.

من حقوق السجين

الواحد والعشرون: يلزم تهيئه الفرص أمام كل سجين بتقديم شكاواه و ما يطلبه و يريده في كل يوم و في كل وقت أراد ذلك، إلى مدير السجن أو إلى المفتش الخاص أو إلى غيرهما من يفهمه الأمر.

كما أنه يجب إخبار المسجونين بجواز الاتصال بأسرهم و أصدقائهم بمراسلة أو زيارة أو نحو ذلك ..

و إذا جاء إنسان إلى السجين فلا يحق لإدارة السجن الإنصات إليهما أو جعل حاجز من زجاج أو ما أشبه فاصلا بينهما، من غير فرق بين أن يكون المسجون من أهل البلد أو من غير أهل البلد.

كما أنه إذا أراد الاتصال بمحام أو جمعية خيرية أو هيئة أو ما أشبه يجب تلبية طلبه، نعم إذا كان المسجون خطراً و ذلك حسب تشخيص الحاكم الشرعي و حكمه كتابة، كان لإدارة السجن تحديده في بعض الاتصالات بالقدر الذي قرره الحاكم في كتابة رسمية.

المكتبة العامة و متابعة الأنباء

الثاني والعشرون: يسمح للسجناء بالاطلاع على الأنباء الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٨

بمختلف وسائلها .. كالصحف والمجلات والإذاعة و التلفاز و النشرات و الفيديوهات و ما أشبه.

كما انه يلزم إيجاد مكتبة حافلة لجميع السجناء رجالاً و نساءً و أطفالاً بحيث تكون مزودة بكل ما يحتاجونه من الكتب.

و إذا احتاج المسجون إلى كتاب آخر ليس في المكتبة يلزم على إدارة السجن تحصيل الكتاب له سواء بماله إن كان له مال أو بمال إدارة السجن.

الشعائر الدينية

الثالث والعشرون: يلزم السماح لكل مسجون بممارسة شعائره الدينية من صلاة و صيام و ما أشبه، و هكذا أن يكون عنده القرآن الكريم و الكتب الدينية ككتب الأدعية و الزيارات و ما أشبه.

كما أنه إذا أراد السجين مثلاً دينياً و عالم دين يسأله و يرجع إليه يلزم تلبية حاجته.

و يسمح للمسجنين بالقيام بصلوة الجماعة سواء أم بعضهم بعضاً أو جاء الإمام من الخارج، و في أيام شهر رمضان يحضر لهم الطعام فطوراً و سحوراً بالنسبة إلى الصائمين، و في أيام الحج يلزم السماح للمستطاع منهم بالحج معأخذ كفاله أو ما أشبه لرجوعه إلى السجن، كما يلزم السماح له بوفاء نذره من زيارة بعض المراقد المقدسة معأخذ الكفيل أو ما أشبه ذلك، و كذلك إذا كان نذره الاعتكاف، و إذا أراد مكاناً انفرادياً لنفسه لمطالعة أو حفظ أو عبادة أو ما أشبه وجب توفيره له.

و هكذا في غير المسلم إذا كانت له شعائر خاصة فيلزم التوفير له بأداء شعائره أيضاً.

مشاركة الأعياد و ما أشبه

الرابع والعشرون: يسمح للسجن الخروج لحضور الأعياد الدينية و سائر المراسيم المهمة كيوم وفاة الرسول الاعظم (صلوات

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ١٩

الله عليه و آله)، و سائر المعصومين (عليهم الصلاة و السلام).

كما يسمح له بحضور زيارة مرضاه و تشيع جنائزهم و حضور أعراسهم و نحو ذلك مع الكفيل أو نحوه.

فعن الجعفريات بسنده إلى جعفر بن محمد عن أبيه (عليهما السلام): (أن علياً عليه السلام كان يخرج أهل السجن من الحبس في دين أو تهمة إلى الجمعة فيشهدونها و يتضمنهم الأولياء حتى يردونهم) «١٢».

و عن ابن سنان عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: (على الإمام أن يخرج المحبوسين في الدين يوم الجمعة إلى الجمعة و يوم العيد إلى العيد، فيرسل معهم فإذا قضوا الصلاة و العيد ردهم إلى السجن) «١٣» إلى غيرهما من الروايات «١٤».

اختيار مكان السجن

الخامس والعشرون: للسجن أن يطلب نقل سجنه من مكان إلى مكان آخر، إذا لم يكن محذور للحاكم في ذلك، مثلاً: إن كان سجين في بغداد فمن حقه أن يطلب نقله إلى البصرة أو بالعكس، فإن (كلى) السجن من حق الحكم لا (خصوصياته).

بل احتملنا في (الفقه) صحة السجون الأقسطائية، و السجون في بيت أو نحوه إذا أراد السجين ذلك و لو في دار نفسه، إذا لم يكن فيه تكليف زائد على الدولة، أو كان السجين بنفسه يتحمل التكاليف الزائد، هذا مع ضمان بقاءه بحيث لا يمكن هروبه، كما إذا وعد بأن لا يهرب و الحكم يعلم أن كلامه صحيح، إلى غير

(١٢)- الجعفريات: ص ٤٤ باب إخراج أهل السجن.

(١٣)- من لا يحضره الفقيه: ج ٣ ص ٣٢٦٥ ح ٣١ ب ٢.

(١٤)- راجع وسائل الشيعة: ج ٧ الباب ٢١، و كذا مستدرك الوسائل: ج ٦ الباب ١٧.

الرسائل الثلاث (للسپیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٠

ذلك.

حفظ ما يملكه السجين

السادس والعشرون: يلزم حفظ ما هو ملك السجين من نقوده و ملابسه و ساعته و الأشياء الثمينة و غيرها، و إثباتها في قائمة يوقع عليها توقيعاً رسمياً و يرجعها له عند الخروج، واستلام وصل منه.

الملابس الخاصة

السابع والعشرون: ليس من حق إدارة السجن الضغط على السجين بأن يلبس ملابس خاصة و إنما هو حسب اختياره.

ما يرسل للسجين

الثامن والعشرون: ما يرسل للسجين من الخارج فهو على الأصل من الإباحة، إلا إذا كان في ذلك محظوظ، كما إذا كانت هناك مواد مخدرة أو أدوية مضرة فلإدارة السجن المنع عنها، إلا إذا كانت من الضروريات للسجين حسب رأي الطبيب الأخصائي.

خبر الاعتقال و ما أشبه

التاسع والعشرون: يلزم إخبار أسرة السجين بحبسه ابتداءً، كما أنه يلزم إخبارهم بمرض السجين أو موته أو نقله إلى سجن آخر أو ما أشبه ذلك.

كما يلزم إخبار السجين نفسه بموت أحد أقاربه أو مرضه، وقد تقدم أنه يلزم الإذن للسجين بزيارة المريض و تشيع القريب إلى غير ذلك مما سبق.

الرسائل الثلاث (للسپیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢١

و إذا أريد نقله إلى مكان آخر يجب أن يكون النقل بواسطة مرية، و المصارف على نفسه إن أراد هو النقل و كان قادرًا على المصارف و إلا فعلى إدارة السجن.

موظفو السجن

الثلاثون: يلزم أن يكون موظفو السجن على مستوى ثقافي و اجتماعي لائق، و لهم أبدان سليمة و أذهان صحيحة، و أن يجتازوا تدريباً عاماً و تخصصاً قبل توظيفهم، و أن يحافظوا على هذا المستوى بل يعملوا على رفعه أثناء الخدمة، و ان يمرنوا حتى يكونوا قدوة حسنة للمسجونين في سلوكهم، و أن يكونوا ذوي كفاءة و إنسانية و أخلاق.

كما أنه يلزم توعية السجانين و الرأي العام بمهمة السجون و الاهتمام بها، فتستخدم الوسائل المناسبة لذلك.

و يلزم أن يكون موظفو السجن متفرغين، و أن يتمتعوا بحقوق موظفي الدولة المدنيين، و تكون رواتبهم كافية نظراً لعملهم الشاق، بل فوق الكفاية حتى يسبب ذلك الرفاه لهم مما ينعكس على أخلاقهم، كما يلزم أن يعطوا مكافآت نقدية و غير نقدية على حسن خدمتهم، و من تلك المكافآت السماح لهم بالغياب و ما أشبه بما لا يسمح لسائر الموظفين فإن عملهم الشاق يتضمن كل ذلك.

انضمام الأخصائيين

الواحد والثلاثون: يلزم أن ينضم إلى مدير السجن وسائر الموظفين أخصائيون بعلم النفس وعلم الاجتماع، و هكذا الخبراء في الصناعة والطب وما أشبه، و ذلك بصورة مستمرة حتى يمكن تربية السجين و تعليمه و الارتفاع بمستواه مما يجعله في المستقبل الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٢
عضو صالحاً في المجتمع.
واللازم أن يكون هناك مع المساجين طبيب على صورة الخفر دائماً و ذلك للطوارئ المحتملة.

سجن الرجال والنساء

الثاني والثلاثون: يلزم أن يكون مدير و موظف السجن للرجال و للنساء نساءً، فلا يستخدم موظفات لإدارة سجون الرجال و لا موظفين لإدارة سجون النساء، كما يلزم أن يكون الرجال متزوجين و النساء متزوجات.
و إذا أراد كل واحد منهم الاجتماع مع عائلته في مكان من نفس ردهات السجن الخارجية يلزم توفير ذلك لهم.
وفي سجن الأحداث لا يختلط البنون و البنات، فإن ذلك ينتهي إلى المفسدة، بل اللازم أن يكون للبنين سجن خاص و للبنات سجن خاص.

لو جن السجين

الثالث والثلاثون: لو جن السجين يجب نقله للعلاج، فإن لم يمكن علاجه نقل إلى دار المجانين أو ما أشبه.
كما انه إذا خيف عليه من الجنون أو الأمراض المستعصية يجب إعفاؤه من السجن.

لا للعنف

الرابع والثلاثون: يمنع كافة الموظفين المتواجدين في المؤسسات السجنية من استعمال القوة إلا في حالة الدفاع عن النفس، أو محاولة هرب السجين، أو محاولته أذية الغير، وإذا اضطروا لاستعمال القوة بالقدر الضروري مع تبليغ الحادث لمدير المؤسسة فوراً.
الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٣

كما يلزم تدريب موظفى السجن تدريباً بدنياً خاصاً لمقاومة السجناء المعتدلين، و لا يجوز للموظف حمل السلاح إلا بإجازة خطية خاصة، بشرط أن يكون أيضاً مدرباً على استعماله و ضابطاً لنفس مما يؤمن من استعماله اعتباطاً.

بنية السجن

الخامس والثلاثون: يلزم أن تكون بنية السجن الداخلية بنية محكمة غير قابلة للتخریب حتى لا يتمكن بعض السجناء من تخريب البنية من الداخل، كما يلزم أن لا تكون داخل السجن آلات يمكن التخریب بها، أو يمكن جرح بعضهم ببعض، أو جرح بعضهم لنفسه، أو شنق نفسه بسبب حبل أو ما أشبه.

معالجة السجين

السادس والثلاثون: يلزم على إدارة السجن و من فوقهم - باعتبار ان السجين جزء من المجتمع و ليس بمنبود منه - معالجة السجين بالمعالجات التربوية و الأخلاقية وفقاً للعلاج الفردي و الاجتماعي لكل سجين.

السجين بعد خروجه

السابع والثلاثون: يجب تجنيد المجتمع لتأهيل السجين اجتماعياً بعد خروجه، وأن يعهد لباحثين اجتماعيين بمهمة المحافظة على صلات السجين بأسرته أو بالهيئات التي تعمل على إفادته باتخاذ الخطوات الازمة لحماية حقوق السجين المدنية و حقوقه في الضمان الاجتماعي في حدود الشريعة المقدسة.

لجنة حقوق السجين

الثامن والثلاثون: كما أنه من المحبذ أن يكون هناك جماعات الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٤ معترف بها من قبل الدولة لمتابعة حقوق السجناء و زيارتهم و الترفية عنهم و إصلاحهم ليتقلوا إلى المجتمع و هم أفراد صالحون.

من واجبات القاضى

التاسع والثلاثون: وبذلك يظهر أن واجب القاضى الذى يحكم بالسجن لا ينتهى بالحكم، بل يجب عليه متابعة أحوال السجناء بواسطة معاونيه أو بهيئات حكومية، لتأهيل المسجون اجتماعيا، ممن يكونون مرفقين له بين فترة و أخرى بدون تحامل عليه أو إعادة تفكيره بذنبه، وإنما لتنظيف نفسه و تزكية روحه، و يخلق فى السجناء الرغبة فى أن يعيشوا فى ظل القانون و يعولوا أنفسهم، وأن ينمى فيهم الشعور بالمسؤولية و احترام النفس و المجتمع.

العمل داخل السجن

الأربعون: يلزم على إدارة السجون إعداد ما يلزم السجين للعمل وفق استعداده الجسمى و العقلى ، و توفير العمل الكافى له مما يستوعب نشاطه، و يكون مساعدأ لنفسه و عائلته فى كسب أرزاقهم بطرق شريفة، و يوفر لهم التدريب المهني للقابلين، خصوصا صغار السن، على أن يختاروا بأنفسهم نوع العمل لا أن يكون الأمر بالإكراه، و يكون العمل على وفق عمل مثله فى الخارج حتى يعد المسجون إعداداً مرضياً للحياة الطبيعية، و من اللازم تقديم مصلحة المسجونين على ربع المؤسسة من صناعة ما.

الدراسة داخل السجن

الحادي والأربعون: يلزم إعداد الدراسة و مقوماتها بالنسبة إلى الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٥ الدارسين والأمين و الصغار و ما أشبه حتى لا تضيع أوقاتهم بدون دراسة لمن يرغب فيها.

قانون العمل

الثانى والأربعون: يلزم تحديد ساعات العمل للعمال يومياً و أسبوعياً و شهرياً بنفس قانون العرف المحلى للعمال غير المسجونين، و تخصيص يوم للراحة أسبوعياً و وقت كاف للنشاطات الأخرى التى يزاولها السجناء.

فرصة الأعياد داخل السجن

الثالث والأربعون: كما يجب أن يعطوا فرصة الأعياد وهم داخل السجون حتى يعيدوا أنفسهم، فهم جزء من المجتمع في أفراحهم وأتراحهم.

المكافأة العادلة

الرابع والأربعون: إذا عمل السجين أعمالاً يدوية أو علمية كالتدريس أو ما أشبه، يكافي مكافأة عادلة وفق النظام في الخارج، ويسمح له بإنفاق شيء من مكاسبه على حاجاته غير الممنوعة، وإرسال جزء لعائلته، وكما تحفظ المؤسسة بجزء من مكاسبه له- إذا أراد ذلك- يتسلمه عند الخروج، سواء عندها أو عند مصرف من المصادر.

مستقبل السجين

الخامس والأربعون: يلزم على إدارة السجن والهيئات المرتبطة بالسجين كالقاضي وغيره التفكير بمستقبل السجين واعناية بذلك منذ بدء سجنه، ويلزم عليهم تشجيع السجين حتى يكون على الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٦ اتصال بالهيئات المفيدة له ولأسرته وبتأهيله اجتماعيا.

لا يسجن المجنون

السادس والأربعون: يمنع سجن المجنون الاطباقى- وهو الذى تلازمه حالة الجنون باستمرار ولا تنفك عنه وتطبق عليه إطباقاً- بكل أقسامه حتى المعtoه و ما أشبه.

أما المجنون أدواراً- وهو الذى تنتابه حالة الجنون بين فترة و أخرى، وفي غيرها يكون طبيعياً- فإنه يجوز سجنه فى حال دور إفاقته.

من لا تكليف عليه

السابع والأربعون: كما يمنع سجن من ارتكب الجريمة و هو مرفوع عنه التكليف: كالمركره، والمضرر، والملجاً و نحوهم ..

إذا مات السجين

الثامن والأربعون: إذا مات السجين بسبب انهدام السجن عليه أو بسبب طغيان الماء أو الكهرباء أو بسبب سيل أو زلزال أو بركان أو ما أشبه ذلك، مما كانت إدارة السجن على ظن بوقوعها أو ما أشبه، كانت ديتها على إدارة السجن، كما أن الأمر كذلك فيما إذا نقص عضو منه أو ذهب قوه من قواه كما لو أنه عمى مثلاً.

أما في حالة الموت الطبيعي فليس على إدارة السجن شيء.

ولا يخفى أن تحمل الإدارة دية من ذكرناه إنما هو فيما ينطبق على الموازين المذكورة ..

قال الشيخ الطوسي (قدس سره) في الخلاف: إذا أخذ صغيراً فحبسه ظلماً فوقع عليه حائط أو قتله سبع أو لسعته حية أو عقرب فمات، كان عليه ضمانه، وبه قال أبو حنيفة، وقال الشافعى: لا ضمان عليه، دلينا: إجماع الفرقه وأخبارهم وأيضاً طريق

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٧

الاحتياط تقتضيه، وأما إذا مات حتف أنفه فلا ضمان عليه بلا خلاف).

وقال العلامه الحلبي (قدس سره) في القواعد: (لو حبسه ومنعه الطعام والشراب مدة لا يتحمل في مثله البقاء فيها، فمات، أو أعقبه

مرض مات به، أو ضعف قوّة حتّى تلف بسببه، فهو عمد، ويختلف ذلك باختلاف الناس وقواهم واختلاف الأحوال والأزمان، فالرّيّان في البرد يصبر ما لا يصبر العطشان في الحر، وبارد المزاج يصبر على الجوع أكثر من حرّاه، ولو جبس الجائع حتّى مات جوعاً، فإن علم جوعه لزمه القصاص كما لو ضرب مريضاً ضرباً يقتل المريض دون الصحيح، وإن جهله ففي القصاص إشكال، فإن نفيناها ففي إيجاب كل الديه أو نصفها إحالة للهلاك على الجوعين (إشكال).

أقسام السجن

التاسع والأربعون: كل أقسام السجن على وثيرة واحدة من الأحكام التي ذكرناها، فإن السجن في الإسلام على ثلاثة أقسام: الأولى: «السجن الاحتياطي» وهو يتّخذ من قبل الحاكم حول المتّهم حتّى يظهر براءته أو تجريمه كما ورد «١٥» من أن رسول الله صلّى الله عليه وآلّه كان يسجّن في الدّم بستة أيام. وورد أن علياً (عليه الصّلاة والسلام) حبس متّهمًا بالقتل حتّى نظر في أمر المتّهمين معه. ولا يخص هذا الشيء الاتهام في القتل بل يسرى في غيره حسب الملاك، فقد روى أن علياً (عليه الصّلاة والسلام) قضى في الدين أنه يحبس صاحبه فإن تبيّن إفلاسه والحاجة فيخلّي

(١٥)- راجع الكافي: ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٥ (وفي: عن أبي عبد الله عليه السلام قال إن النبي صلّى الله عليه وآلّه كان يحبس في تهمة الدّم ستة أيام فإن جاء أولياء المقتول بينه وإلا خلى سبيله). الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٨
سبيله حتى يستفيد مالاً) «١٦».

الثاني: «السجن الحقوقى» وهو الحبس من أجل ذهابه بحقوق الناس، وهو قسم من الجرائم أيضاً، فقد روى «١٧» أن أمير المؤمنين (عليه الصّلاة والسلام) كان يحبس ثلاثة: الغاصب ورجلًا أكل مال اليتيم ومن اؤتمن على أمانة فذهب بها. الثالث: «السجن الجنائي» وهو السجن الذي يسجّن به الجناء وقد ذكرنا جملة من أمثلته في كتاب الحدود «١٨» مثل ما روى «١٩» أن علياً (عليه الصّلاة والسلام) قضى في أربعة تباعجوا بالسكاكين وهم سكارى فسجّنهم حتّى يفيقوا، فمات منهم اثنان وبقى الاثنان فقضى بالديه على الأربعة وأخذ جرحة الباقيين من ديه المقتولين. وإنما قلنا بأن السجن لكل هؤلاء على قرار واحد، لأن الأدلة

(١٦)- تهذيب الأحكام: ج ٦ ب ٢٢ ص ٢٣٢ ح ١٩.

(١٧)- تهذيب الأحكام: ج ٦ ب ٢٢ ص ٢٩٩ ح ٤٣، وفي: عن أبي جعفر عليه السلام قال: (كان على عليه السلام لا يحبس في السجن إلا ثلاثة: الغاصب، و من أكل مال يتيم ظلماً، و من اؤتمن على أمانة فذهب بها و إن وجد له شيئاً باعه غائباً كان أو شاهداً). (١٨)- موسوعة الفقه: ج ٨٧ و ٨٨، كتاب الحدود والتعزيرات.

(١٩)- تهذيب الأحكام: ج ١٠ ب ٤ ص ٢٤٠ ح ٥، وفي: عن أبي عبد الله عليه السلام قال كان قوم يشربون فيتباعجون بسّاكين كانت معهم فرفعوا إلى أمير المؤمنين عليه السلام فسجّنهم فمات منهم رجالان و بقى رجلان، فقال أهل المقتولين يا أمير المؤمنين أقدّهما بصاحبينا، فقال على عليه السلام للقوم: ما ترون، قالوا: نرى أن تقيدهما، قال على عليه السلام: فعلل ذينك الذين ماتا قتل كل واحد منهما صاحبه، قالوا: لا ندرى، فقال على عليه السلام: بل أجعل ديه المقتولين على قبائل الأربعة وآخذ ديه جراحته الباقيين من ديه المقتولين، وذكر إسماعيل بن الحجاج بن ارطأة عن سماك بن حرب عن عبد الله بن أبي الجعد قال كنت أنا رابعهم

فقضى على عليه السلام هذه القضية فينا.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٢٩

العامة تجري في كل أقسام هؤلاء المساجين.

من آداب القاضي الجديد

الخمسون: و في خاتمة هذا المبحث نذكر أنه من آداب القاضي الجديد أن ينظر في حال المسجونين بأمر القاضي السابق، وذلك لأن لا يبقى في السجن شخص برىء أو من انتهى سجنه.

ففي المبسوط «٢٠» للشيخ الطوسي (قدس سره) قال: إذا جلس القاضي للقضاء فأول شيء ينظر فيه حال المسجونين في سجن معزول، لأن السجن عذاب فيخلعهم منه وأنه قد يكون منهم من تم عليه الحبس بغير حق.

وفي شرائع الإسلام «٢١» للمحقق الحلبي (قدس سره): (ثم يسأل عن أهل السجن، ويثبت أسماءهم، وينادي في البلد بذلك ليحضر الخصوم، ويجعل لذلك وقتاً، فإذا اجتمعوا أخرج اسم واحد واحد ويسأله عن وجوب حبسه، وعرض قوله على خصمه، فإن ثبت لحبسه وجوب أعاده، وإلا أشار حاله بحيث إن لم يظهر له خصم أطلقه، وكذلك لو أحضر محبوساً فقال: لا خصم لي، فإنه ينادي في البلد فإن لم يظهر له خصم أطلقه وقيل: يحلقه مع ذلك).

و كذلك ذكر غيرهما من الفقهاء «٢٢» ..

(٢٠)- المبسوط في فقه الإمامية (للشيخ محمد بن الحسن الطوسي): ج ٨ ص ٩١ كتاب آداب القاضي، وفيه: (إذا جلس للقضاء فأول شيء ينظر فيه حال المحسين في حبس المعزول لأن الحبس عذاب فيخلعهم منه، وأنه قد يكون منهم من تم عليه الحبس بغير حق).

(٢١)- شرائع الإسلام: ج ٢ ص ٣٢٠ كتاب القضاء في آداب القاضي.

(٢٢)- قال القاضي عبد العزيز ابن البراج الطرايلسي (٤٠٠ - ٤٨١هـ) في كتاب المهدب: باب آداب القضاء: فإذا جلس للحكم كان أول ما ينظر فيه حال المحسين لأن الحبس عذاب فيخلعهم منه وأنه قد يكون فيهم من تم عليه الحبس بغير حق).

وقال عماد الدين بن حمزة الطوسي في كتابه الوسيلة إلى نيل الفضيلة، فصل في بيان صفة القاضي وأدب القضاء: (ثم يأخذ ديوان الحكم من الحكم وينظر في حال المحسين مع خصومهم فإن حبسوا بحق تركهم وإن حبسوا بباطل رد إلى الحق).

وقال المحقق الحلبي (٦٧٦هـ) في المختصر النافع النظر الثاني في الآداب (وأن يأخذ ما في يد المعزول من ححج وودائعهم، وسؤال عن أهل السجون وإثبات أسمائهم والبحث عن موج اعتقالهم ليطلق من يجب إطلاقه).

وقال العلامة الحلبي (٦٤٧هـ) في قواعد الأحكام في مسائل الحلال والحرام: كتاب القضاء والشهادات، المقصد الثاني في كيفية الحكم (الآداب): (ثم ينظر أول جلوسه في المحسين فيطلق كل من حبس بظلم أو تعزير، ومن اعترف أنه حبس بحق أقره، ومن قال: أنا مظلوم لأنني معسر فإن صدقه غريميه أطلقه- إلى أن قال- ولو قال: لا خصم لي ولا أدرى لم حبس؟ نودى على // طلب خصميه فإن لم يحضر أطلق، وإن ذكر غائباً و زعم أنه مظلوم ففي إطلاقه أقربه أنه لا يحبس ولا يطلق ولكن يراقب إلى أن يحضر خصميه و يكتب إليه ليعجل فإن لم يحضر أطلق).

وقال السيد محمد جواد الحسيني العاملي في مفتاح الكرامة: ج ١٠ ص ٢٦ وفيه: (ينظر أول جلوسه في المحسين فينادي مناديه في البلد إلى ثلاثة أيام: ألا- إن القاضي ينظر إلى أمر المحسين فمن كان له على المحبس حق فلينظره، وإنما يبتدئ بهم أولاً لأن الحبس عذاب فيخلعهم و يجوز أن يكون فيهم المظلوم).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٠

و هكذا الأمر عند علماء السنة: فقد قال أبو إسحاق الشيرازى و هو من أreatest فقهاء السنة: (و يستحب أن يبدأ القاضى فى نظره المسجونين لأن الحبس عقوبة و عذاب و ربما كان فيهم من تجب الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣١ تخليته).

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٢

الأصل حرية الإنسان «٢٣»

ثم أن الأصل فى الإنسان الحرية، فلا يجوز حبس المتهم قبل الإدانة إطلاقاً إلا إذا كان الضرر المحتمل أهم من ضرر الحبس، حيث يجوز الحبس بجهة الأهم و المهم من باب الضرورة و من المعلوم أن الضرورات تقدر بقدرها .. كما انه يجوز الحبس لحفظ المجرم من أيدي الغوغاء بنفس هذا الدليل، فإذا كان اضطراراً لحفظ المجرم عن الغوغاء بأن لم يمكن حفظه إلا بذلك جاز الحبس من باب الأهم و المهم أيضاً، و بقدر الضرورة، نحو ما تقدم، و يدل على المستنى و المستنى منه بالإضافة إلى ما ذكرناه من القواعد الأولية بعض الروايات:

فعن السكونى عن أبي عبد الله عليه السلام قال: (ان النبي صلى الله عليه و آله كان يحبس فى تهمة الدم ستة أيام، فإذا جاء أولياء المقتول ببينة و إلا خلى سيله) «٢٤».

و عن دعائيم الإسلام عن على عليه السلام انه قال: (لا حبس فى تهمة إلا فى دم، و الحبس بعد معرفة الحق ظلم) «٢٥».

وفى كتاب الغارات عن أمير المؤمنين عليه السلام انه قال: (إنى لا آخذ على التهمة، و لا أعقاب على الظن، و لا أقاتل إلا من خالقنى و ناصبى و أظهر لى العداوة) «٢٦».

(٢٣)- اخذنا هذا الملحق من موسوعة الفقه: ج ١٠١ ص ١٩٧، للإمام المؤلف (دام ظله).

(٢٤)- الكافى: ج ٧ ص ٣٧٠ ح ٥.

(٢٥)- دعائيم الإسلام: ج ٢ ص ٥٣٩ كتاب آداب القضاة.

(٢٦)- الغارات: ص ٢٥١.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٣

و فيه أيضاً فى قصة خروج الخريت بن راشد من بنى ناحية على أمير المؤمنين (عليه الصلاة و السلام) و اعتراض عبد الله بن قعين عليه بعدم استيقائه، قال: فقلت: يا أمير المؤمنين فلم لا تأخذ الآن فتستوثق منه، فقال عليه السلام: إنا لو فعلنا هذا لكان من نتهمه من الناس ملائتا السجون منهم، و لا أرانى يسعنى الوثوب على الناس و الحبس لهم و عقوبتهما حتى يظهروا لنا الخلاف «٢٧».

لكن مقتضى كون الأمر ضرورة انه إن تمكן من الاستيقاظ بغير ذلك مثل أخذ الكفيل أو تجميد رصيده فى البنك بقدر دين المدعى أو ما أشبه ذلك حتى إذا أثبت جعله للمدعى كان مقدماً على الحبس، لكن مع ذلك قال فى الشرائع: إذا اتهم و التمس الولى حبسه حتى يحضر البينة ففى اجابت تردد، و مستند الجواز ما رواه المسكونى، و فى السكونى ضعف.

و فى الجوادر بعد تلك العبارة قال: يمنع عن العمل به فيما خالف أصل البراءة و غيره، إذ هو تعجيل عقوبة، لا مقتضى له، و لذا كان خيرة الحل و الفخر وجده و غيرهم على ما حكى العدم.

و فى المختلف: التحقيق أن نقول إن حصلت التهمة للحاكم بسبب لزوم الحبس ستة أيام عملاً بالرواية و تحفظاً للنفوس عن الإتلاف،

و ان حصلت لغيره فلا، عملاً بالأصل.
و حيث ذكرنا في كتابي الحقوق والواجبات والمحرمات وغيرهما جملة من موارد السجن في الإسلام لا داعي إلى تكراره.
ثم أن الحبس باستثناء بعض الموارد الشاذة المقررة في الإسلام يجب أن يتتجنب مهما وجد السبيل إلى ذلك لما فيه من الأضرار الكثيرة:
الأول: الأضرار الاقتصادية، حيث أن السجين يتوقف عن العمل غالباً ويحمل خزانة الدولة نفقاته، وهي خزانة الأمة، كما أن إدارة السجن تحمل الأمة نفقاتها، فدينار يوقف من جهة توقف

(٢٧)- الغارات: ص ٢٢٣ خبر بنى ناجية.
الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٤
كسبه و دينار يصرف عليه و دينار يصرف على إدارة سجنه و هو ضرر ثلاثة أضعاف مرأة.
الثاني: الأضرار الثقافية، حيث انه يمنع عن الثقافة التي كان يحصلها حال انتلاقه - عادة-.
الثالث: الأضرار السياسية، حيث لا يمكن أن يشرك في النمو السياسي لنفسه أو لغيره - عادة-.
الرابع: الأضرار الاجتماعية، حيث تبقى عائلته مشردة - عادة - و ذلك يوجب أضراراً اجتماعية كثيرة.
الخامس: الضرار الأخلاقية لنفسه حيث يعتقد هو - عادة -، و ذلك يعطي مردوده في السجن و خارجه.
السادس: الأضرار الأخلاقية لعائلته، حيث في بعض الأحيان يوجب السجن ازلاق زوجته أو أولاده في أو حال الرذيلة بسبب عدم المعيل المراقب لهم.
السابع: الأضرار العمرانية، فيما إذا سجن بناء أو مهندس أما أشبه ذلك.
الثامن: الأضرار الصحية، فيما إذا سجن طبيب أو نحوه.
التاسع: الأضرار العدوانية، فإن السجين المجرم يعلم سائر السجناء كيفية الجريمة، كما انه إذا خرج السجين وقد تعلم الجريمة يفشيها في المجتمع.
العاشر: الأضرار الأخرى، مثل: تحطم المسئولية لدى السجين، حيث أن الإنسان غالباً يأخذ الحياة في أن يرتكب الموبقات، فإذا سجن علم أن الناس رأوه مجرماً، و بذلك يقل حيائه، و لا يرى نفسه مسؤولاً، إلى غيرها.
ثم إننا ذكرنا في كتاب الحدود «٢٨» مسألة تأخير الحد و الشفاعة

(٢٨)- راجع موسوعة الفقه: ج ٨٧ و ٨٨ كتاب الحدود و التعزيرات.
الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٥
فيه و الكفالة و ما أشبه ذلك مما لا داعي إلا تكرارها ..
كما أن اللازم فيمن يحد أو يحبس أن لا يهتك هو و عائلته أكثر من القدر المقرر في الشريعة الإسلامية، إذ لا يجوز إهانة المسلم، أو إذلاله، أو تخويفه، أو إراقة ماء وجهه أو ما أشبه، خرج منه ما دلت الشريعة عليه، فلا وجه للزائد بعد الأصل المذكور، مثلاً امرأة زنت و ثبت زناها بالإقرار أو البينة حسب الشروط الشرعية، فإذا صرخ بأنها من عائلة فلان عند إجراء الحد عليها سبب ذلك خففهم و إسقاط كرامتهم في المجتمع، فإنه لا يجوز ذلك، و هكذا بالنسبة إلى سائر الجرائم.
و منه يظهر وجه التحرير في المقابلة الإذاعية أو التلفزيونية أو النشر في الصحف أو ما أشبه خصوصاً إذا أخذ الإقرار و نحوه بالإكراه، فإنه محروم مكرر.

فعن على أمير المؤمنين (عليه الصلاة والسلام): (من كشف حجاب أخيه انكشفت عورات بيته) «٢٩». و عن عبد الله بن سنان قال: قلت له: (عوره المؤمن على المؤمن حرام، قال: نعم، قلت: تعنى سفليه، قال: ليس حيث تذهب، إنما هو إذاعة سره) «٣٠». وقد بينا وجه النفي والإثبات في هذا الحديث في كتاب الآداب والسنن «٣١». و عن على (عليه الصلاة والسلام) أيضاً: (شر الناس من لا يغفو

(٢٩)- كشف الغمة: ج ٢ ص ١٥٧. وفي وصيّة جعفر الصادق (عليه السلام) لولده موسى (عليه السلام): (من كشف حجاب غيره انكشفت عورات نفسه) وفي مجموعة وراثم: ج ٢ ص ٣٩: (من هتك حجاب غيره انكشفت عورات بيته). وكذلك في تحف العقول: ص ٨٨ ص ٩٣. وفي بحار الأنوار: ج ٧٢ ب ٧٩ ص ٣٢١ ح ٥٠ عن أمير المؤمنين (عليه السلام): (من هتك حجاب أخيه انهكت عورات بيته)

(٣٠)- الكافي: ج ٢ ص ٣٥٨ ح ٢.

(٣١)- راجع موسوعة الفقه: ج ٩٤-٩٧.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٦
عن الزلة ولا يستر العورة) «٣٢».

و عن النبي صلی الله عليه و آله أنه قال: (لا تتبعوا عثرات المسلمين فإنه من تتبع عثرات المسلمين تتبع الله عثراته، و من تتبع الله عثراته يفضحه) «٣٣».

وفي رواية أخرى عنه صلی الله عليه و آله أنه قال: (قال الله عز و جل: قد نايدنی من أذل عبدي المؤمن) «٣٤». بل من الأفضل بالنسبة إلى نفس المجرم، ومن رأى الجريمة، الستر إلا إذا كانت هنالك جهة أهم، ففي خبر أبي العباس، قال: قال أبو عبد الله عليه السلام: (أتى النبي صلی الله عليه و آله رجل فقال إني زنيت- إلى أن قال- ثم قال صلی الله عليه و آله: لو استتر ثم تاب كان خيراً له) «٣٥».

وفي حديث الأصبغ بن نباتة قال: (أتى رجل أمير المؤمنين عليه السلام فقال: يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهرني، فأعرض أمير المؤمنين (عليه السلام) عنه بوجهه، ثم قال له: اجلس، فأقبل على (عليه السلام) على القوم فقال: أيعجز أحدكم إذا قارف هذه السيئة أن يستر على نفسه كما ستر الله عليه، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهرني، فقال: وما دعاك إلى ما قلت، قال: طلب الطهارة، قال: وأى طهارة أفضل من التوبة، ثم أقبل على أصحابه يحدّثهم، فقام الرجل فقال: يا أمير المؤمنين إني زنيت فطهرني، فقال: أتقرا شيئاً من القرآن، قال: نعم، قال: اقرأ، فقرأ فأصاب، فقال له: أتعرف ما يلزمك من حقوق الله في صلاتك وزكاتك، فقال: نعم فسألته، فأصاب، فقال له: هل بك من مرض يعروك أو تجد وجعاً في رأسك أو بدنك أو غماً في صدرك، قال: يا أمير المؤمنين لا، فقال: ويحك اذهب حتى نسأل عنك في السر

(٣٢)- غر الحكم و درر الكلم: ص ٥٠ ح ٢٤٥ الفصل الثاني.

(٣٣)- الكافي: ج ٢ ص ٣٥٥ ح ٤.

(٣٤)- الكافي: ج ٢ ص ٣٥١ ح ٦.

(٣٥)- التهذيب: ج ١٠ ص ٨ ب ٤ ح ٢٢.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٧
كما سألناك في العلانية، فإن لم تعد إلينا لم نطلبك) «٣٦».

و في رواية عن أمير المؤمنين عليه السلام في حديث الزانى الذى أقر أربع مرات انه قال لقبر: (احفظ به، ثم غضب و قال: ما أقرب بالرجل منكم أن يأتى بعض هذه الفواحش فيفضح نفسه على رءوس الملائ، فلا تاب فى بيته، فوالله لتوبيه فيما بينه وبين الله أفضل من إقامتي عليه الحد) ^(٣٧).
إلى غير ذلك من الروايات.

(٣٦)- من لا يحضره الفقيه: ج ٤ ص ٣١ ب ٢ ح ٥٠١٧.

(٣٧)- الكافى: ج ٧ ص ١٨٨ ح ٣.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٨

عدم ممارسة التعذيب «٣٨»

ان أى تعذيب مهما كان لونه و مهما قيل فى مبرره، ممنوع و محروم قطعاً، لم ينزل الله به من سلطان، فعلى الممارسين للحركة أن يتجنبوه مهما كلف الأمر، سواء فى داخل الحركة أو خارجها، و سواء قبل وصولهم إلى الحكم أو بعد وصولهم إليه، و سواء بالنسبة إلا الأصدقاء أو الأعداء ..

فإن من يهين كرامة الإنسان لا يمكن أن يدافع عن كرامة الإنسان و من يمارس التعذيب و لو لمرة واحدة و يقول إنى أريد إيصال الإنسان إلى الكرامة لا يكون كلامه إلا هراء و سخفاً، فإنه لا يصل إلى الهدف أولاً، و يحاكم المحاكم المجرمين في المحاكم الإلهية ثانياً، و تهدر كرامته في المجتمع الذي يطلع على ممارسته ثالثاً ..

و هناك ^{٣٩} قسم من أصحاب القدرات يتصورون أنهم لو مارسوا التعذيب لا تصل أنباءه إلى المجتمع، ناسين قوله تعالى: وَقُلْ اعْمِلُوا فَسَيَرَى اللَّهُ عَمَلَكُمْ وَرَسُولُهُ وَالْمُؤْمِنُونَ وَسَتُرُدُونَ إِلَى عَالِمِ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَيَبَيِّنُكُمْ بِمَا كُنْتُمْ تَعْمَلُونَ «٤٠».

التعذيب ظاهرة غير إسلامية

(٣٨)- أخذنا هذا الملحق من كتاب (ممارسة التغيير لإنقاذ المسلمين) للإمام المؤلف (دام ظله).

(٣٩)- سورة التوبه: ١٠٥.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٣٩

لا شك انه من الممكن أن يستظهر الإنسان الحق- الذى يريد بعض استظهاره لا بسبب التعذيب- و يتوصل إلى الواقع، بواسطه الأدلة و الشواهد و تكثير الأسئلة و الأجبة أو ما أشبه ذلك من القضايا المعروفة في قضاء أمير المؤمنين عليه السلام «٤٠».

فلا- يقال: إنه اذا لم يمارس التعذيب في حق المجرمين فسوف لا- يعترفون بالواقع، و بالتالي يبقى بعض الحق خافياً، كما هو منطق الدكتاتوريين.

فإنه يقال: أولاً: بقاء بعض الحق خافياً أفضل من إهانة الحق بالتعذيب. و ثانياً: في التعذيب أيضاً يبقى ذلك، بعض المعتذبين يعترفون على أنفسهم زوراً و كذباً للتخلص من آلام التعذيب و هو أيضاً تغطية للحق.

أساليب الكشف المشروعة

و بهذه المناسبة نلمح إلى بعض القضايا التي اتفقت و أمكن القضاة و من إليهم من استظهار الحق فيها بدون تعذيب، مع

(٤٠)- وقد ألف العديد من العلماء كتاباً خاصةً في قضاة أمير المؤمنين (ع) أو أفردوا له باباً مستقلاً في كتبهم، مثل: بحار الأنوار للعلامة المجلسي، معادن الجواهر، لابن أبي الحديد المعترلي، و مدينة المعاجز، للبحراني. و أول من كتب في هذا الباب هو عبيد الله بن أبي رافع كاتب أمير المؤمنين مدة خلافته كلها، و هو أول من صنف في المغازى و السير، توفي بعد المائة الأولى الهجرية و عنوان كتابه (قضايا أمير المؤمنين). و منها: كتاب قضاة أمير المؤمنين، للشيخ محمد تقى كاظم التسترى (١٣٢١ - ١٤١٠ هـ) الطبعة الأولى ١٣٦٩ هـ. و منها: كتاب القضايا العجيبة، لابن أبي الحديد المعترلي.

راجع الذريعة إلى تصانيف الشيعة: ج ١٧ ص ١٥٣.

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٠
أنها كانت قضايا معقدة و أحياناً في غاية التعقيد.

فمثلاً اتفق في بعض البلدان في زماننا أنه وجد إنسان مقتول على قارعة الطريق و لم يعلم قاتله، لكن الخبير تمكّن من الاطلاع على القاتل بسبب النظر إلى عيني القتيل حيث أن مرآة العين تحتفظ بأخر صورة من الصور التي انتقدت فيها. و التوصل إلى الواقع عبر هذه الأساليب و إن كان محتاجاً إلى الأجهزة و الخبروية إلا أن ذلك متيسر في العالم الحاضر، بينما قد اتفق لحاكم في زماننا محاولة اغتياله - حسب زعمه - فأخذ يزج على أثرها مجموعات كبيرة من الناس إلى السجن، حتى قال بعض الإحصاءات بأنه سجن ما يقارب المائة ألف شخص، و أذاقهم أشد أنواع العذاب و التنكيل.

طريقة التحليل النفسي

و في قضية ثانية اتفقت لحججة الإسلام السيد محمد باقر الشفتي الأصفهاني (رحمه الله عليه) حيث عثروا على قتيل في الشارع أيام كان يحكم أصفهان، و كلما أراد سماحته الاطلاع على قاتله لم يتمكن و أخيراً استعان بطبيب نفسي خبير، ففحص الجثة كاملاً ثم أمر بإحضار جميع القصابين، فلما حضروا أوقفهم صفاً واحداً بحيث يكون قفاهم إلى مجلس حججة الإسلام الشفتي و وجوههم إلى الطرف الآخر، و بعد لأى من الزمن قال الخبير لأولئك القصابين: اذهبوا حيث شئتم، فلما تحركوا للذهاب صاح فيهم وقال: أنت أيها القاتل إلى أين؟ و إذا بأحدهم يلتفت إلى الخلف فجأة من دون اختيار، فأمر الخبير بإلقاء القبض عليه و لما حقق عن الأمر تبين أنه القاتل، فقيل للخبير من أين عرفت ذلك؟ قال: إنني لما فحصت

الرسائل الثلاث (لشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤١

الجثة رأيت آثار مسح السكين على ملابس المقتول، و هذا لا- يكون إلا من عادة القصابين حيث ينظفون سكين الذبح على جلد الخروف و من حيث أن المجرم يعرف نفسه، و نفسه أيضاً تعرف بالجريمة و ان أضمرها صاحبها، و أصر عليها لتنكره و تغطى عليه، لكنها تفلت أحياناً عن الاحتفاظ بإنكار الجريمة إذا فوجئت بالاستجواب. و قد قال أمير المؤمنين عليه السلام: (ما نوى امرؤ شيئاً إلا و ظهر في صفحات وجهه و فلتات لسانه) «٤١».

قاعدة الدوران و الترديد

و ينقل عن سماحته أيضاً: انه جاءته امرأة و قالت: سيدنا إن أحد الأعيان اغتصب البستان المجاور لبستانه و حيث أن له المال و القدرة أشهد جماعة كبيرة من الناس على أن البستان له في غياب مني و الآن بعد اطلاعى على ذلك، ليس لي على الظاهر مستمسك يقاوم ادعاءه و يثبت حقى، فهل تتمكن من إنقاذ حقى؟

و هنا لما علم سماحته صدقها في قولها طلب ذلك الشخص وقال له أن هذه المرأة تدعى أن البستان لها فما تقول؟ فأنكر الرجل وأخرج الأوراق والأسناد التي تؤيد أن البستان له وقد شهد في الأوراق جماعة كبيرة من الشهود من مختلف الطبقات الذين تمكّن الرجل من إرشائهم أو إغفالهم.

فقال حجة الإسلام: لا بأس، و تركه وهلة من الزمن ليستريح. ثم توجه إليه وقال له: بكم اشتريت هذا البستان؟ قال الرجل: لم اشتريه ثم تركه .. و بعد مدة سأله قائلاً: من وهب لك هذا البستان؟ قال الرجل: لم يهبه لي أحد، فتركه ..

(٤١)- انظر نهج البلاغة، قصار الحكم: ٥٢٦.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٢

و بعد فترة قال له: هل ورثته من أبيك أو أحد المورثين لك؟ قال الرجل: لا لم يكن لي إرثاً.

و هكذا أخذ حجة الإسلام يسأل الرجل في فراتات متقطعة عن كيفية تحصيله للبستان والرجل يجيبه في كل منها - بلا التفات منه إلى نتيجة أجوبته - بالنفي، حيث دل مجموع الأسئلة وأجوبة الرجل، على نفي الملك عنه، آنذاك التفت إليه حجة الإسلام قائلاً: إنك قد نفيت عن نفسك كل أنواع الملك للبستان فمن أين صار هذا البستان ملكاً لك؟

و هنا لما رأى الرجل أنه سقط في يده، لم يحر جواباً وأخذ يتجلج مما ظهر للجميع تزويره للاسناد والأوراق.

فأخذ حجة الإسلام الأوراق المزورة و أمر بإحراقها في المجلس، ثم حكم بالبستان للمرأة إلا أن يثبت غيرها أن البستان له.

بين اللف و الدوران

ينقل في أحوال أحد القضاة أن إنساناً جاء إليه وقال له: كان لي شراكه مع صديق في مال فدفنا المال معًا تحت شجرة خارج المدينة، و بعد مدة احتجت إليه فذهبنا معاً لأخذ المال فلم نعثر عليه فظننت ظنًا قوياً بأن الصديق نفسه هو الذي ذهب و أخذ المال لأن غيرنا لا يعلم بذلك إطلاقاً.

فقال له القاضي: أ لك شاهد أو دليل على ذلك؟

قال: كلا سوى أنه ليس أحد غيرنا يعلم بالمكان.

فطلب القاضي صديقه و سأله عن المال و الشجرة، فأنكر علمه بشيء من ذلك.

فقال له القاضي: لا بأس، اجلس هنيئه فجلس.

ثم توجه القاضي إلى الشاكى و قال: اذهب إلى الشجرة التي دفت المال تحتها و انظر ماذا ترى فأخبرني به.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٣

قال الرجل: و ما فائدة ذهابي إلى الشجرة؟

قال: لعل الله سبحانه و تعالى يقذف في قلب من أخذ المال، فيرجعه إلى مكانه، أو تجده هناك و المال معه فتأخذه منه.

فلم يقنع الرجل لذلك لكنه ذهب إطاعة لأمر القاضي.

و بعد فترة من ذهاب الشاكى توجه القاضي إلى هذا المجلس و قال له: أظن أن صديقك قد أبطن؟

قال الرجل: لا، لم يبطن.

قال القاضي: ولما ذا؟

قال: لأن الشجرة بعيدة عن المدينة بمقدار تستدعي هذا البطء.

فتوجه إليه القاضي و قال: الآن اعترفت على نفسك قم و انت بالمال، و إلا فما علمك بالشجرة المعينة، فلم ير الرجل بدا من الاذعان

و تسليم المال، فقد اعترف على نفسه من حيث لا يعلم.

ولما رجع الشاكي سلمه القاضي المال وقال له: إنما أمرتك بالذهب إلى الشجرة حتى أفتح طريق الاستجواب مع هذا الرجل وأستخلص منه الاعتراف، و كان كما أردت، فخذ المال و انصرف غانماً.

بين السبر والتقسيم

ينقل أن شخصاً جاء إلى عضد الدولة البويهي و اشتكي له قائلاً: دفت مالاً تحت شجرة خارج المدينة بغداد و لم يكن هناك أحد يراني فلما رجعت بعد مدة و حفرت الموضع لاستخراج المال لم أجده شيئاً.

فقال له عضد الدولة: هل تعرف نوعية تلك الشجرة؟
قال، نعم.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٤

قال: و ما كان نوعيتها؟

قال: شجرة الخروع.

عند ذلك طلب عضد الدولة أطباء بغداد، فلما حضروا سألهما قائلاً: أيكم وصف لمراجعيه من المرضى في هذه الفترة من الزمان جذور الخروع؟
قال أحدهم: أنا.

قال: أتعرف المريض الذي وصفت له هذا الدواء؟

قال الطبيب: نعم إنه أحد وزرائك فلان.

فأحضر عضد الدولة ذلك الوزير و قال له: هل عالجك هذا الطبيب بجذور الخروع؟
قال الوزير: نعم؟

قال: و من أين حصلت عليها؟

قال: أرسلت أحد غلامي فجاءني بها.

قال: أحضر ذلك الغلام.

فأحضر الوزير غلامه، و عند ما حضر توجه إليه عضد الدولة و قال: هل أنت جئت بجذور الخروع للوزير؟
قال الغلام: نعم.

قال: من أين جئت بها؟

قال: من شجرة في البرية.

قال: في أي موضع كانت الشجرة؟

قال: في موضع كذا خارج مدينة بغداد.

و هنا تطابقت الموصفات، و اعترف الغلام على نفسه من دون أن يشعر، بأنه اعترف ضمناً بأخذه المال المدفون هناك.
عندها قال له عضد الدولة: عليك أن تأتي بماك هذا الرجل فإنه ليس هناك أحد غيرك أخذ المال المدفون تحت الشجرة.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٥

فلما رأى الغلام انه اعترف من حيث لا يعلم، لم ير بداً من الاقرار و إحضار المال بкамله، سوى مبلغ ضئيل كان قد صرفه، عفا عنه صاحبه.

و هكذا تمكّن عضد الدولة أن يستخرج خفايا تلك القضية الغامضة بهذا الأسلوب الذكي.

نهاهه و ذكاء

ينقل في قصة أخرى عن عضد الدولة البويمي: انه جاء إليه تاجر قال له شاكيراً: إنني أردت الذهاب إلى الحج و كانت عندي دنانير ذهبية زائدة تبلغ ألف دينار، فأودعتها عند أحد التجار و ذهبت إلى الحج فلما رجعت من الحج، ذهبت إليه و طالبته بالوديعة، فأنكرها علىّ.

قال له عضد الدولة: ما عليك إلا أن تذهب إلى محل التاجر في الغد و تجلس أمام محله بحيث يراك، و إنني سوف أجعل عبوري غداً من ذلك الطريق، و لما أراك اقبل عليك و أرببك و أطلب منك أن تصحبني و تنزل في ضيافي، و كلما ظهرت لك شوقي و دعوتكم إلى داري فأظهر أنتم الامتناع و تسويف الزيارة إلى موعد آخر.

فذهب التاجر في الغد و جلس أمام محل ذلك التاجر فأنكر عليه التاجر جلوسه هناك فلم يعبأ به، و في الأثناء و إذا بعهد الدولة يمر بموكبه الملكي من ذلك الشارع، و لما بصر بالشخص الجالس هناك توجه إليه و نزل عن فرسه احتراماً له، و رحّب به، و سلم عليه و اعتنقه و هو يقول له: في أي وقت جئت إلى بغداد؟

قال الرجل: منذ أيام.

قال عضد الدولة: لما ذالم تنزل بنا؟

قال: لأعمال شغلتني عن ذلك.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٦

فأخذ عضد الدولة يلح عليه بأن ينزل ضيفاً عنده و الرجل يأبى من ذلك - حسب الاتفاق المسبق بينهما -.

وأخيراً قال له عضد الدولة: هل لك حاجة؟

قال الرجل: كلا، غير سلامتكم.

فودعه عضد الدولة و ذهب.

ولما رأى التاجر هذا المنظر، ارتجف خوفاً، و اصفر لونه، و أقبل بعد ذهاب عضد الدولة نحو الرجل مسرعاً و قال له: يا أخي ما هي علامه وديعتك فلعلني نسيتها؟.

فيین له الرجل علامه وديعته و أعلمته بمقدارها فذهب التاجر، و جاء بعد لآى من الزمن بالوديعة كاملة.

و هكذا تمكّن عضد الدولة من أن يستخرج مال الرجل بهذه الصورة.

إلى غيرها من القصص الكثيرة المذكورة في الكتب المعنية بهذا الشأن مما لستنا بصددها وإنما كانقصد الإلعام إلى ذلك.

وقد ذكرنا في كتاب (الحدود) ^(٤٢) و كتاب (القضاء) ^(٤٣) حرمة التعذيب و عدم وجوده في نظام الإسلام إطلاقاً، وقد أشرنا إلى شيء من ذلك في بعض القصص السابقة عن الرسول صلى الله عليه و آله.

ولا يتصور الإنسان أنه يمكن أن يبني كشفه للحقائق على التعذيب ثم يتمكن من الإفلاع عنه لما استتب له الأمر، فإن أمثل هذه الأمور حالها حال الشجرة كلما تقدم بها الزمان أخذت في النمو أكثر فأكثر.

(٤٢)- انظر موسوعة الفقه: ج ٨٧ و ٨٨ كتاب الحدود و التعزيرات.

(٤٣)- انظر موسوعة الفقه: ج ٨٤ و ٨٥ كتاب القضاء.

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٧

لا .. للسجون والمعتقلات

و كما يلزم على ممارسى التغيير عدم ممارسة التعذيب إطلاقاً على ما ذكرناه، كذلك يلزم عليهم تقليص السجون والسجناء، إلى أقل قدر اضطرارى، فانه بالإضافة إلى انه كبت حريات الناس محرم قطعى فى الشريعة الإسلامية، فإن السجن من أبرز مصاديق كبت الحريات ..

ولما يمكن أن يكون من يدعوا إلى الإسلام يخالف الإسلام في حكم مهم من أحكامه، بالإضافة إلى ذلك كله فإن للسجن أضراراً كثيرة لا يجرها شيء، ولا ينبغي للعقل أن يلتجأ إليه إلا في قصوى حالات الضرورة من جهة الأهم والمهم والضرورات تقدر بقدره، فلا بد من ملاحظة ما يلى:-

١. الكم: أي عدد الأيام.
٢. السبب: أيأسباب السجن.
٣. الكيف: أي شدة السجن و خفته.
٤. الاستمرار: أي اتصال مدة السجن و تقطشه.

و قد قسمت بعض القوانين العالمية السجن إلى (المغلق) و (النصف المغلق) و (المنفتح).

ففي الأول: يبقى السجين طول المدة المحكوم فيها في السجن.

وفي الثاني: يقسط السجن شهراً مثلاً على عشرة أشهر كل شهر ثلاثة أيام فلا يكون للمدة اتصال.

وفي الثالث: يذهب السجين وقت المنام إلى السجن أما في النهار فيذهب إلى مزاولة أعماله.

الذى يسجن فى الإسلام

الرسائل الثلاث (للشیرازی، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٨

و قد أحصينا في بعض مباحث (الفقه) (٤٤) عدد الذين يسجّنون في الإسلام، فلم يتجاوزوا عشرين شخصاً و كلهم قد أجرموا واقعياً لا جرمًا قانونيًّا، حيث أن تسعين في المائة أو أكثر من هذه النسبة من هؤلاء السجناء في عالمنا الحاضر إنما يسجّنون بحجة مخالفتهم للقوانين التي وضعها إما شخص المستبد، أو مجلس وزرائه، أو مجلس ثورته، أو على أحسن الفرض مجلس الأمة فيما لو كانت الانتخابات حرة— مما ليس لها وجود في العالم الإسلامي في الحال الحاضر.—

السجن في عهد الإمام عليه السلام

و قد نقل كتاب الغارات عن أبي إسحاق بن مهران قال: رأيت علياً عليه السلام أسس مسجد الكوفة إلى قرب من طاق الزياتين قدر شبر شبر قال: و رأيت المحبس و هو (شخص) و كان الناس يفرجونه و يخرجون منه، فبناء على عليه السلام بالجنس و الآجر، قال فسمعته و هو يقول:

إلا تراني كيساً مكيساً بنيت بعد نافع مخيساً
باباً حصيناً وأميناً كيساً «٤٥»

فإن الإمام عليه السلام كان سجنه عبارة عن الجريد و ما أشبه ذلك و لكن السجناء حيث كانوا يفرون من هذا السجن بإفراج القصب و الجريد اضطر عليه السلام إلى أن يجدد بناءه و يجعل له باباً حصيناً، و أميناً كيساً، حتى لا يفر المعتقلون منه و ينالون جراءهم العادل.

(٤٤)- انظر موسوعة الفقه: ج ١٠٠ ص ٣٤٨، للإمام المؤلف (دام ظله).

شيرازى، سيد محمد حسينى، الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ٣ جلد، هـ ق

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)؛ ج ٣، ص: ٤٨

(٤٥)- الغارات: ص ٧٩

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٤٩

اضرار السجن

اشارة

أما أضرار السجن فأقسام: سياسية، و اجتماعية، و اقتصادية، و ثقافية، و صحية، و غيرها.

الاضرار السياسية:

اشارة

أما الاضرار السياسية فكثيرة، منها:

تعقيد نفسية السجين و تنشيط نقمته على الدولة و الشعب.

أما على الدولة فلأنه يعدها ظالمه غاشمه تستحق الإبادة و الزوال، و من هذا المنطلق يعمل للتنقيص منها و إزالتها و تخريب ما يرتبط بها.

و أما على الشعب فلأن الإنسان المعقد يكره الناس جميعاً حيث يراهم قاصرين أو مقصرين في حقه، فإنه قل ما يعترف مجرم حقيقي بجرمه و يرى نفسه مقصراً و مجرماً، فكيف بال مجرم القانوني؟، حتى أن السارق في كثير من الأحيان يرى أنه قد اضطر إلى السرقة لعدم توفر المال له مثلاً، بينما يرى الأغنياء يسرقون أموال الفقراء تحت مظلة القوانين المزيفة.

متى تنفذ العقوبات؟

ولذا نرى أن الإسلام أجاز تنفيذ العقاب بعد تحقيق سلامه الاجتماع كما يستظهر ذلك من الآيات و الروايات، فقد قال سبحانه: وَ الَّذِينَ يُحَاجُونَ فِي اللَّهِ مِنْ بَعْدِ مَا اسْتُحْيِبَ لَهُ حُجَّتُهُمْ دَاحِضَةٌ عِنْدَ رَبِّهِمْ وَ عَلَيْهِمْ غَضَبٌ وَ لَهُمْ عَذَابٌ شَدِيدٌ «٤٦». و قال تعالى: وَ يَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْفَتْحُ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ قُلْ يَوْمَ

(٤٦)- سورة الشورى: ١٦

الرسائل الثلاث (للشيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٠

الْفَتْحٍ لَا يَنْفَعُ الدِّينَ كَفَرُوا إِيمَانُهُمْ وَ لَا هُمْ يُنْتَهَرُونَ «٤٧».

و قال سبحانه: وَ لَا تُفْسِدُوا فِي الْأَرْضِ بَعْدَ إِصْلَاحِهَا* «٤٨».

و ورد: (أن الحكم و الحدود لإمام المسلمين) «٤٩» و معنى ذلك: انه في ظرف و زمان وجود إمام المسلمين تجري الأحكام، و معنى وجود إمام المسلمين كونه مبسوط اليه بقيام حكم الإسلام، و من الواضح أن حكم الإسلام إنما يقوم إذا توفرت الحريات للناس و تمكن كل إنسان أن ينال من العلم و المال و الجاه حسب كفاءته و مؤهلاته و ذلك يوجب تمكنه من المكسب و المسكن و المنكح و إلى غيرها من شئون حياة الإنسان المناسبة لكرامته ..

فإذا لم يكن الجنجو إسلامياً، لم يتمكن الإنسان من المال الذي يدير أمور معاشه، فكيف تقطعه يده لسرقة؟.

كما أنه لم يتمكن من المال الذي يوفر له الزواج، فكيف يجلد؟

و إذا كانت الخمور و الفجور تملأ البلاد طولاً و عرضاً فكيف يجري الحد على متعاطيها؟ إلى غير ذلك.

و إذا أقر الرجل بالسرقة مرتين، أخذ منه المال ولم يقطع يده إلى غير ذلك.

ولذا ورد في الحديث: (الإسلام يجب عما قبله) «٥٠» و (الإيمان يجب عما قبله) «٥١» و كذا (وصول العادل إلى الحكم يجب عما قبله)

(٤٧) - سورة السجدة: ٢٨ - ٢٩

٤٨- سودة الأعاف:

^{٤٩} - انظر وسائل الشيعة: ج ١٨ ب ١٣ ص ٧.

(٥٠)- بحار الأنوار: ج ٤٠ ص ٢٣٥، و كنز العرفان: ج ١ ص ١٦٦.

(٥١)- هذا مضمون حديث استبصار المخالف (منه دام ظله).

الرسائل الثلاث (للسپهرازی، السيد محمد)، ج ۳، ص: ۵۱

كما دل عليه حديث الإمام الرضا عليه السلام و هذا بحث فقهى خارج عن مهمه الكتاب.

و منها (٥٤) أن السجناء كثيراً ما ينضم بعضهم بعضاً للفساد، أو لسياسة منحرفة أو ما أشبه ذلك، و كذا يعلم بعضهم بعضاً طرق الحيل والمكر والخداع وما أشبه، لأن المجرمين -تبعاً للفراغ الموجود في السجن- ينقل كل واحد منهم للآخر ما عمله في حياته من إجرام وجنایات، كما هو المشاهد في غالب سجون العالم، و ذلك بدوره يؤدى إلى الاضرار السياسية.

الاضرار الاجتماعية:

وَأَمَّا الاضرار الاجتماعية، فكثيرٌ أَيضاً، منها:

(٥٢)- الخصال: ص ٤١٧ ب التسعة ح ٩. و في الوسائل ج ١١ ص ٢٩٥ ب ٥٦ ح ١ عن أبي عبد الله قال: قال رسول الله (ص): (رفع عن أمتي تسعة أشياء: الخطأ والنسيان وما أكرهوا عليه وما لا يعلمون وما لا يطيقون وما اضطروا اليه والحسد والطيرة والتفكير في الوسوسة في الخلق ما لم ينطقوها بشفهه).

(٥٣)-المستدرك: ج ٣ ص ٢١٩ ب ٢١ ح ٤.

(٥٤)- أي من الآثار السياسية للسجين.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٢

أولاً: السجين يتصور سقوطه في المجتمع و يرى أن المجتمع قد نبذه و طرده، و بذلك يحاول أن يكون ضد المجتمع في كل تصرفاته وأعماله، فينقلب عن كونه عضواً صالحًا إلى عضو فاسد.

ثانياً: يتشتت أهل السجين و ذووه من زوجة و أولاد و عائلة في المجتمع، لفقدتهم من يلم شعورهم و يجمع شملهم فيسقطون عن كونهم أعضاء صالحين للمجتمع.

ثالثاً: يتحمل وقوع كلا الجانبيين في الفساد الجنسي، أما السجين نفسه فلأنه بشر يحتاج إلى إشباع الغريرة فيمارس ألوان الشذوذ والانحراف، و أما أهل السجين و ذووه فقد فقدتهم من يعلوهم و يعتنی بتربيتهم و يهتم بمراقبة أعمالهم، فيقعون في الفساد أما لتأمين حياتهم أو لإشباع رغباتهم الجنسية.

الاضرار الاقتصادية:

و أما الضرار الاقتصادية فهي تنشأ من كون السجين لا يتمكن من التكسب و تمشيّة أمره، فإذا فرضنا أن عائلة مكونة من خمسة أشخاص يحتاجون في كل يوم لامار معاشهم إلى خمسة دنانير فإذا سجن من يعلوهم و يكدد لهم، فكيف يتمكنون من تحصيل هذا المال؟ و طبيعي أنهم يقعون بذلك في الضرر الاقتصادي و الفقر وفي كل ما يسبب الفقر من المشاكل. وقد ورد في الحديث الشريف: (الفقر سواد الوجه في الدارين) «٥٥» و قال أبو ذر (رحمه الله): (عجبت للفقراء كيف لا يخرجون على الأغنياء بسيوفهم؟).

الاضرار الثقافية:

(٥٥)- بحار الأنوار: ج ٦٩ ص ٣٠.

الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٣

و أما الضرار الثقافية فهي تنتج من انقطاع السجين عن المدرسة و ما اشبه، حيث لا يتمكن من مواصلة الدراسة و الحصول على الشهادة فيسبب ذلك تأخره في المجتمع، و معلوم أن تأخره يؤثر في تأخر المجتمع من الناحية الثقافية، و حيث يرى أن زملاؤه قد تقدموا و تفوقوا عليه يعتقد نفسياً ضد المجتمع و ينقم عليهم و يخطط لانتقام منهم، فيضر المجتمع ضررين: أولاً ضرر الثقافة، و ثانياً ضرر تفشي الجهلة و الرذيلة.

الاضرار الصحية:

و أما الضرار الصحية فهي تتولد من تراكم أفكار السجين و كثرة حزنه و همه و تعقدده، فإنها تسبب أمراضًا جسدية و أمراضًا روحية، وقد ثبت علمياً أن كل واحد من الروح و الجسد يؤثر على الآخر، فالمهمل يمرض روحياً يمرض جسدياً، و المريض جسدياً يكتسب روحياً و يتعقد نفسياً.

هذا بالإضافة إلى ما يذهب هدراً من أوقات ذوى السجناء في لقاءاتهم مع سجنائهم، و مقدماتها، مما كان يمكنهم صرفها في أمور تعود عليهم و على مجتمعهم بالخير و التقدم.

و إلى ما يسببه السجين من مضادة ذوى السجين للدولة و المجتمع بسبب نقل السجين كآبته و أحزانه و همومه و أفكاره إلى ذويه عند الالتقاء به.

و إلى ما يكون من نشوب المشاكل والمخاصلات في داخل السجن للسجناء أنفسهم فإنهم لیأسهم عن الحياة و تأثرهم بضيق السجن يکثرون من المنازعات والمشاجرات مما يفسد الأخلاق و يربّهم على الخشونة و الغلظة.

و إلى تسرب المواد المخدرة إلى السجناء في أكثر الأحيان، وأضرارها المتعددة و المخطورة غير خفية.

و إلى تسرب القمار إليهم فإنهم لعدم الاستغلال بما يقضى

الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٤

عليهم الوقت يتغاضون عن القمار لسد الفراغ و تفويت الوقت، و مفاسد القمار كثيرة.

و إلى أن السجن لما كان غالباً من نصيب الشباب بنان و بنين، لأنهم المسرعين عادة إلى كل دعوة و انحراف، يتربى الجيل المستقبلي منحرفاً، كما و ينعكس انحرافهم على الاجتماع نفسه بعد خروجهم من السجن.

و إلى تضييع وقت جهاز الدولة في إدارة السجن و السجناء.

و إلى تضخيم جهاز الدولة و تضخم الجهاز ضرر مزدوج - على ما ذكرناه في كتابنا السياسية و الاقتصادية -.

و إلى إضاعة أموال الأمة التي تصرف لأجل إدارة السجن و السجناء.

و إلى انه لما كان غالب من يدخل السجن و هو من الطبقة الفقيرة - حيث أن الأغنياء أولًا: يتوفّر لهم ما يريدون من المال و الثروة، و

البضاعة و الخدمات فلا يرتكبون بعض أنواع الانحراف كالسرقة مثلاً التي توجب دخلوهم السجن بخلاف الفقراء، و ثانياً: إذا ارتكبوا الانحراف كانت أموالهم حائلة دون سجنهم بالرشوة و التحايل على القانون و غير ذلك - فإن السجن يكون ظلماً إضافياً على الفقير

حيث سبب له المجتمع أولًا: فقره، و ثانياً: سجنه.

إلى غير ذلك من المفاسد الكثيرة للسجن، مما يحتاج تفصيلها إلى مجلد مستقل و لسنا نحن الآن بصدده ذلك في هذا الكتاب.

ولذا فاللازم أن يلاحظ كل ذلك في جانب و يقاس إلى فائدة السجن في جانب آخر و يؤخذ بالثانية بقدر أقصى مراتب الضرورة.

فضح التعذيب والحرمان والتجزء

إشارة

الرسائل الثلاث (للشيرازي، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٥

و أخيراً نقول: إن من اللازم فضح:

١: التعذيب في السجون.

٢: الحرمان الذي تعانى منه الأمة، في مختلف الأصعدة.

٣: و تجزء بلاد الإسلام بسبب الحواجز النفسية و الحواجز الجغرافية، كل ذلك بسبب عشرات الملايين من الكتب، و بمختلف وسائل

الإعلام الممكنة.

١- فإن التعذيب في السجون

، وقد شاع في سجون العالم الإسلامي، سواء في بلد يسمى بالإسلامي أو في غيره، جريمة شناعة يندى لها جبين الإنسانية.

بالإضافة إلى أن التعذيب يسبب تشويط عزائم الجماهير، و تحركهم لإسقاط الدكتاتور، فإن السجن قد لا يكون له من الأهمية في لا

وعى الإنسان، مثل ما للتعذيب من الأهمية، فإن الإنسان كثيراً ما لا يهتم بالسجن بل و لا بالإعدام بمثل ما يخاف من التعذيب النفسي

و الجسدي.

وقد استغلت الحكومات الاستعمارية، أمثال بريطانيا وأمريكا وفرنسا وروسيا والصين، وما يدور في فلكهم من العملاء، هذا التخوف للبقاء على سلطانهم في بلاد الإسلام، فإذا تمكّن المسلمون من فضحهم، نجم عن ذلك تمهد السبيل لإنقاذ المسلمين، إن عبد الناصر لما سقط، قام المسلمون في مصر بحملة متوسطة في فضحه بما كان يقترفه من التعذيب في سجونه، مما أثر في سقوط القومية في مصر، بل سقوط القومية العربية في كافة البلاد، فصارت كالأمية التي أسقطها المسلمون منذ ثلاثة عشر قرناً فلم تقم لهم قائمة.

وهكذا يلزم إسقاط السلاح الشائن من يد الدكتاتوريين في كل البلاد الإسلامية.
ومصر بعدها وإن كانت تستعمل التعذيب، لكن بنسبة الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٦
أقل، بعد تلك الفضيحة التي مُنِي بها عبد الناصر.

٢- أما الحرماء

فالعالم الإسلامي كله، حتى البلاد التي يتفجر فيها النفط كشلال السيول، تعانى من اشد أنواع الحرمان والتآمر الزراعى والصناعى والثقافى و...، وحتى أن أكثرية الشباب لا يجدون إلى الزواج سبلاً لفقرهم، بينما يمشون على أرض الذهب، وتتدفق أموالهم إلى خزائن الغرب والشرق.

إن هذا الحرمان بحاجة إلى الفضح، حتى يسبب ذلك تحرك الأمة لأجل الإنقاذ، ومن الطبيعي أن حكام هذه البلاد يمارسون سياسة التجهيل للأمة، حتى ترضى بما تحصل من كسرة خبز العيش، فإذا وعى الأمة إمكاناتها الكبيرة جداً، لا بد وأن تحرك لأجل إنقاذ حقها، وهي خطورة في طريق تشكيل حكومة ألف مليون مسلم التي توفر للأمة الرفاه والتقدم والرخاء بإذن الله.
و هذا الفضح أيضاً بحاجة إلى عشرات الملايين من الكتب في مختلف المستويات واللغات.

٣- وأخيراً يأتي فضح الدور الذي قام به المستعمرون و عملائهم، لتجزئة البلاد الإسلامية جغرافياً

و فضح السدود والحواجز التي خلقوها بين أنفس المسلمين حتى صار مسلم كل قطر ينظر إلى مسلم القطر الآخر بنظر انه أجنبي، بما تبع هذين العملين (تجزئة البلاد والحواجز) من تضييف المسلمين وتشتيتهم و السيطرة عليهم.
فاللازم فضح الاستعمار وقوانينه أولاً، و فضح التجزئة والحواجز النفسية ثانياً.

فهل من الأخوة الإسلامية أن يرى العربي أخيه العجمي، والتركي أخيه الهندي، والإندونيسي أخيه الفلبيني، وهكذا ... أجيبياً؟
الرسائل الثلاث (للسيرازى، السيد محمد)، ج ٣، ص: ٥٧

أو هل من الأخوة الإسلامية أن يرفع الأخ في وجه أخيه الحواجز و يصطفع أمامه المشكلات إذا أراد السفر إلى قطر إسلامي؟ وهكذا في سائر الشؤون المنافية للأمة الواحدة.

و هذا آخر ما أردنا بيانه في هذا الكتاب والله الموفق المستعان.
سبحان رَبِّكَ رَبِّ الْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ، وَسَلَامٌ عَلَى الْمُرْسَلِينَ، وَالْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ، وَصَلَى اللَّهُ عَلَى مُحَمَّدٍ وَآلِهِ الطَّاهِرِينَ.

قم المقدسة

محمد الشيرازى

تعريف مركز القائمة باصفهان للتحرييات الكمبيوترية

جاهدوا بآموالكم و أنفسكم في سبيل الله ذلِّكم خير لكم إن كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ (التوبه/٤١).

قال الإمام على بن موسى الرضا - عليه السلام: رَحِمَ اللَّهُ عَبْدًا أَحْيَا أَمْرَنَا... يَعْلَمُ عُلُومَنَا وَ يُعَلَّمُهَا النَّاسُ؛ فَإِنَّ النَّاسَ لَوْ عَلِمُوا مَحَاسِنَ كَلَامِنَا لَاتَّبَعُونَا... (بنادر البحار - في تلخيص بحار الأنوار، للعلامة فيض الإسلام، ص ١٥٩؛ عيون أخبار الرضا)، الشيخ الصدوق، الباب ٢٨، ج ١/ ص ٣٠٧).

مؤسس مجتمع "القائمة" الشفافى بأصفهان - إيران: الشهيد آية الله "الشمس آبادى" - "رحمه الله" - كان أحداً من جهابذة هذه المدينة، الذى قد اشتهر بشغفه بأهل بيته (صلوات الله عليهم) ولا سيما بحضور الإمام على بن موسى الرضا (عليه السلام) وبساحة صاحب الزمان (عجل الله تعالى فرجه الشريف)؛ ولهذا أسس مع نظره و درايته، فى سنة ١٣٤٠ الهجرية الشمسية (= ١٣٨٠ الهجرية القمرية)، مؤسسةً و طريقةً ينطوى مصباحها، بل تتبع بأقوى وأحسن موقف كل يوم.

مركز "القائمة" للتحرى الحاسوبى - بأصفهان، إيران - قد ابتدأ أنشطة من سنة ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (= ١٤٢٧ الهجرية القمرية) تحت عناء سماحة آية الله الحاج السيد حسن الإمامى - دام عزه - و مع مساعدته جمع من خريجي الحوزات العلمية و طلاب الجامع، بالليل و النهار، في مجالاتٍ متعددة: دينية، ثقافية و علمية...

الأهداف: الدفع عن ساحة الشيعة و تبسيط ثقافة الثقلين (كتاب الله و أهل البيت عليهم السلام) و معارفهم، تعزيز دوافع الشباب و عموم الناس إلى التحرى الأدق للمسائل الدينية، تخليف المطالب النافعة - مكان البلاطى المبتذلة أو الرديئة - في المحاميل (=الهواتف المنقوله) و الحواسيب (=الأجهزة الكمبيوترية)، تمهيد أرضية واسعة ثقافية على أساس معارف القرآن و أهل البيت عليهم السلام - بياущ نشر المعارف، خدمات للمحققين و الطالب، توسيع ثقافة القراءة و إغناء أوقات فراغه هواء برامج العلوم الإسلامية، إناة المنابع الازمة لتسهيل رفع الإبهام و الشبهات المنتشرة في الجامعة، و...

- منها العدالة الاجتماعية: التي يمكن نشرها و بثها بالأجهزة الحديثة متضاعدةً، على أنه يمكن تسريع إبراز المراقب و التسهيلات - في آكاف البلد - و نشر الثقافة الإسلامية و الإيرانية - في أنحاء العالم - من جهة أخرى.

- من الأنشطة الواسعة للمركز:

الف) طبع و نشر عشرات عنوان كتب، كتب، نشرة شهرية، مع إقامة مسابقات القراءة

ب) إنتاج مئات أجهزة تحقيقية و مكتبة، قابلة للتشغيل في الحاسوب و المحمول

ج) إنتاج المعارض ثلاثية الأبعاد، المنظر الشامل (=بانوراما)، الرسوم المتحركة و... الأماكن الدينية، السياحية و...

د) إبداع الموقع الانترنتي "القائمة" www.Ghaemiyeh.com و عدة مواقع أخرى

ه) إنتاج المنتجات العرضية، الخطابات و... للعرض في القنوات القمرية

و) الإطلاق و الدعم العلمي لنظام إجابة الأسئلة الشرعية، الأخلاقية و الاعتقادية (الهاتف: ٠٠٩٨٣١١٢٣٥٠٥٢٤)

ز) ترسيم النظام التقليدي و اليدوى للبلوتون، ويب كشك، و الرسائل القصيرة SMS

ح) التعاون الفخرى مع عشرات مراكز طبيعية و اعتبارية، منها بيوت الآيات العظام، الحوزات العلمية، الجامع، الأماكن الدينية كمسجد جمکران و...

ط) إقامة المؤتمرات، و تنفيذ مشروع "ما قبل المدرسة" الخاص بالأطفال و الأحداث المشاركون في الجلسة

ى) إقامة دورات تعليمية عمومية و دورات تربية المربي (حضوراً و افتراضياً) طيلة السنة

المكتب الرئيسي: إيران/أصفهان/شارع "مسجد سيد" / ما بين شارع "بنج رمضان" و "مفتق" و "فائى" / "بنية" "القائمة"

تاريخ التأسيس: ١٣٨٥ الهجرية الشمسية (١٤٢٧= الهجرية القمرية)

رقم التسجيل: ٢٣٧٣

الهوية الوطنية: ١٠٨٦٠١٥٢٠٢٦

الموقع: www.ghaemiyeh.comالبريد الإلكتروني: Info@ghaemiyeh.comالمتجر الإلكتروني: www.eslamshop.com

الهاتف: ٢٣٥٧٠٢٣ - ٠٠٩٨٣١١

الفاكس: ٢٣٥٧٠٢٢ (٠٣١١)

مكتب طهران ٨٨٣١٨٧٢٢ (٠٢١)

التّجاريّة و المبيعات ٠٩١٣٢٠٠١٠٩

امور المستخدمين (٢٣٣٣٠٤٥) ٠٣١١

ملحوظة هامة:

الميزانية الحالية لهذا المركز، شعيرية، تبرعية، غير حكومية، وغير ربحية، اقتُنِيت باهتمام جمع من الخيرين؛ لكنها لا تُوفِّي الحجم المتزايد والمتسَع للامور الدينية والعلمية الحالية و مشاريع التوسيع الثقافية؛ لهذا فقد ترجَّحَ هذا المركز صاحب هذا البيت (المُسمى بالقائمية) ومع ذلك، يرجو من جانب سماحة بقية الله الأعظم (عجل الله تعالى فرجه الشريف) أن يُوفِّقَ الكلَّ توفيقاً متزائداً لِإعانتهم - في حد التمكّن لكلِّ أحدٍ منهم - إيانا في هذا الأمر العظيم؛ إن شاء الله تعالى؛ والله ولئ التوفيق.



للحصول على المكتبات الخاصة الأخرى
أرجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للإيصال من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

